وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

التحليل المالي في المؤسسة مع تحليل الربحية المالية

تحت اعداد الطالب: عابد الياس

عبايبي عبد الرحمان

تحت اشراف:

ابراهيمي عمر

هيئة المناقشة:

- أ. د/ بوروبة امحمد حاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
- أ. / ابراهيمي عمر	أستاذ مساعد ا	جامعة مستغانم	مقررا
- أ. / دحمان احمد	أستاذ مساعد ا	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات ، ونخص بالذكر **الأستاذة المشرفة زاوي صورية** التي لم تبخل علينا بتوجهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا البحث

كما اتقدم بالشكر الى زملائي والموظفين الذين استفدت من أرائهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم اثناء مراحل إعداد البحث

كما أتقدم بالشكر إلى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ولاية بسكرة

وفي الاخير اتقدم بالشكر لكل من الأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، أهدي عملي هذا الي من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة وجدتي العزيزة أطال الله في عمرهما .

إلى من عمل بكد وفي سبيلي من علمني الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم اطال الله في عمره ، وإلى جدي رحمه الله أسكنه الله فسيح جناته .

إلى أخواتي : حسينة وفاطمة ، وإلى أعمامي وعماتي ، إلى خالاتي ، وخالي العزيز موسى بن سعيدي

إلى الاصدقاء : وحيد بن بوزيان ،أحمد بن بوزيان ، حملاوي عز الدين، سامي قدور ، طارق بن بوزيان ، أحمد صابر بوزرقون ، وعبد الحفيظ حملاوي ، سيف الدين بن علية

إلى زملائي وزميلاتي المفضلين في دفعة 2019

كل من لم يذكره فمي من قريب أو بعيد .والى كل الاستاتذة الكرام في دفعة 2019، وكل من تمنى لي التوفيق

الطالب : الباي سامي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري للقوائم المالية	**1-25**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	**2-4**
المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية	3-4
المطلب الثاني: أهمية ووظائف القوائم المالية	5
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	6
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية	**7- 21**
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج	7- 14
المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة	15- 20
المطلب الثالث: عرض قائمة الملاحق	20- 21
المبحث الثالث: أساسيات القوائم المالية	**21- 25**
المطلب الأول: الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية	21- 22
المطلب الثاني: حدود القوائم المالية	23
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالية للمؤسسة	**26- 60**
تمهيد	
المبحث الأول: أداء المؤسسة	**28- 32**

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة	28
المطلب الثاني: معايير تصنيف أداء المؤسسة	28- 30
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء ومحدداته	31- 32
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**33- 38**
المطلب الأول: ماهية تقييم أداء المؤسسة	33- 34
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة	34- 38
المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة	38
المبحث الثالث: علاقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة	**39- 59**
المطلب الأول: التحليل المالي	39- 43
المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي للميزانية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة	43- 54
المطلب الثالث: علاقة التحليل المالي لجدول حسابات النتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة	54- 56
المطلب الرابع: علاقة التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة	56- 59
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: : إستخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة–	**62- 100**
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–	**63- 70**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة توزيع الكهرباء والغاز	63
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط –بسكرة–	63
المطلب الثالث: التنظيم العام لمؤسسة التوزيع الغاز والكهرباء للوسط –بسكرة–	64- 68
المطلب الرابع: وظائف وأهداف المؤسسة	68- 69
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–	**69- 79**
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة	69- 74
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة	94- 76
المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة	76- 79

المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز – بسكرة –	**79– 99**
المطلب الأول: إستخدام التحليل المالي للميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	79– 89
المطلب الثاني: إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	89– 91
المطلب الثالث: إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	92– 97
المطلب الرابع: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة	97– 99
خلاصة الفصل	
خاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل القانوني للميزانية "الأصول"	8
2	الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"	10
3	جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)	13
4	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	15
5	جدول سيولة الخزينة (حسب الطريقة المباشرة)	17
6	جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)	19
7	جدول تغيرات الأموال الخاصة	21
8	أنواع الأداء	30
9	عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	37
10	مستخدمو القوائم المالية	41
11	إحتياجات رأس المال العامل	47
12	الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط. بسكرة	65
13	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة	68
14	مخطط بالأعمدة لجانب الأصول لميزانية المؤسسة للفترة 2015-2017	71
15	مخطط الأعمدة لجانب الخصوم لميزانية المؤسسة للفترة2015-2017	73
16	تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة2015-2017	81
17	تغير إحتياجات رأس المال العامل للفترة2015-2017	83
18	تغير الخزينة للفترة 2015-2017	84

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الأصول لفترة 2015-2017	70
2	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز جانب الخصوم لفترة 2015-2017	72
3	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة 2015-2017	74
4	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة للفترة 2015-2017	77
5	الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2015- 2016	79
6	الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2015-2017	80
7	حساب رأس المال العامل للفترة 2015-2017	80
8	إحتياجات رأس المال العامل للفترة2015-2017	82
9	الخزينة للفترة2015-2017	83
10	نسب السيولة لفترة 2015-2017	84
11	نسب التمويل لفترة2015-2017	86
12	نسب النشاط لفترة 2015-2017	87
13	نسب الرفع المالي لفترة 2015-2017	88
14	نسب ربحية المبيعات لفترة 2015-2017	89
15	نسب المردودية لفترة 2015-2017	90
16	نسبة تغطية النقدية لفترة2015-2017	92
17	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لفترة 2015-2017	93
18	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع لفترة 2015-2017	94
19	نسبة النقدية التشغيلية لفترة 2015-2017	95
20	نسبة التدفق النقدي لفترة2015-2017	95
21	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة2015-2017	96

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
1	جدول الميزانية جانب الأصول لسنة(2015-2016)	111
2	جدول الميزانية جانب الأصول لسنة(2016-2017)	112
3	جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة(2015-2016)	113
4	جدول الميزانية جانب الخصوم لسنة(2016-2017)	114
5	جدول حسابات النتائج لسنة(2015-2016)	115
6	جدول حسابات النتائج لسنة(2016-2017)	116
7	جدول سيولة الخزينة لسنة(2015-2016)	117
8	جدول سيولة الخزينة لسنة(2016-2017)	118

المنخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تباين دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة – خلال الفترة (2015–2017)، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

– إستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة –، لأنها تساعد المسير على تشخيص الحالة المالية لمؤسسة وكشف عن سياستها والظروف التي تمر بيها المؤسسة.

– إستعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

– الغرض من جدول سيولة الخزينة هو قدرتها على تقييم سيولة وربحية والسياسات المالية للمؤسسة، لأنها توفر المعلومات مفيدة لكل من مستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي.

Résumé:

مقدمة

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستخدمين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم متشابهة من بلد لآخر، إلا أنها تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية، لذا فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا.

يعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات خاصة ما يشهده محيطها من تغيرات وزيادة المنافسة، وبالتالي أصبح يشكل أهم أهدافها عن تفاعل مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة لتحقيق كفاءتها وفعاليتها حتى تؤمن ببقائها وإستمرارها.

لذا فإن عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي إزدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات، وإتسام السوق بالمنافسة التامة، إلى جانب أهمية العملية فقط ليس فقط للإدارة وإنما للأطراف الأخرى التي يهمها معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

ونتيجة ذلك تستخدم إدارة المؤسسة العديد من الأساليب الإدارة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وأهم الأساليب تحليل القوائم المالية.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ؟

1- تساؤلات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالقوائم المالية ؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟
- ما المقصود بالأداء المالي ، وكيف يتم تقيمه ؟
- هل توجد علاقة بين تحليل الميزانية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015 -2017؟
- هل توجد علاقة بين جدول حسابات النتائج و تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017؟
- هل توجد علاقة بين جدول سيولة الخزينة و تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017؟

2- فرضيات الدراسة: للإجابة عن هذه الأسئلة إنطلاقا من الفرضيات التالية:

الفرضية الأول: لا توجد علاقة بين تحليل الميزانية و تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين تحليل جدول حسابات النتائج و تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين تحليل جدول سيولة الخزينة و تقييم الأداء المالي محل الدراسة خلال الفترة 2015-2017.

3- أهمية الموضوع : تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية، الذي يعتبر هدف أساسي تسعى المؤسسة إلى تحقيق مؤشرات عالية فيه، مما يستدي عملية تقييمه من خلال تحليل المعلومات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي المحقق، ومن ثم إتخاذ القرارات اللازمة سواء من قبل إدارة المؤسسة أو من قبل الأطراف ذات صلة بها.

4- أسباب إختيار الموضوع : لم يكن إختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة عدة إعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في :

- الميولات الشخصية نحو المحاسبة والتحليل المالي.
- الرغبة في الاطلاع اكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به بحكم التخصص.

5- أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:

- إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بهم.
- الاطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- محاولة تقديم المقترحات التي من شأنها تفعيل دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

6- منهج الدراسة : لإتمام الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الموضوعة إتبعنا المنهج الوصفي لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلى جانب منهج دراسة حالة أين يتم فيه الاستعانة بالأدوات الإحصائية كالمقابلة ودراسة الوثائق المتعلقة بالمؤسسة وتحليلها للوصول إلى النتائج.

7- الدراسات السابقة :

- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، 2012/2011**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، على مؤسسة صيدال الأم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعداده وفق النظام المحاسبي تخدم التحليل المالي للقوائم المالي، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة.

- أوراغ وناسة، **أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، 2016/2015**، مذكرة ماستر في محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى تباين أثر التحليل المالي على الأداء المؤسسة، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة، إلى جانب تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون، كما أن التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال إكتشاف الإنحرافات الموجودة في الأداء.
- بن خلفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي الوادي، 2013/2012**، ماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية، ودورها في تقييم الأداء المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفق النقدي تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، كما تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، كما أنها تساعد في تقييم التغيرات التي في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة سيولة ومقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها.
- عثمان زكية، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم للتوضيب وتصدير التمور طولقة، 2015/2014**، مذكرة الماستر في الفحص المحاسبي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القوائم المالية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك من خلال قائمة التدفقات النقدية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في تقييم قدرة المؤسسة على تدفقات موجبة في المستقبل.

الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات الأخرى هو أن الدراسة الأولى تم تحليل فيها جميع القوائم المالية، أما الدراسة الثانية والثالث فقد تم فيها تحليل جدول سيولة الخزينة فقط، أما الدراسة الربعة تم فيها تحليل جدول الميزانية وجدول سيولة الخزينة، أما بالنسبة لدراسة الحالية تم فيها تحليل جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة ودراسة دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

8- هيكل الدراسة للإجابة عن التساؤلات المطروحة والاشكالية وتحقيق الأهداف قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة: تضمنت إشكالية الدراسة، والتساؤلات والفرضيات التي تم الإنطلاق منها للإجابة عن الاشكالية، إضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة.

- **الفصل الأول "الإطار النظري للقوائم المالية"**: حاولنا من خلاله التطرق إلى إعداد وعرض القوائم المالية بالإضافة إلى تقديم أساسيات حول القوائم المالية والتي تتمثل في الإعتراف وقياس عناصر القوائم المالي والعوامل المؤثرة فيها.
- **الفصل الثاني "التحليل المالي للقوائم المالية وتقيم الأداء المالي للمؤسسة"**: تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء وتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى علاقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- **الفصل الثالث "استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط. بسكرة":** خصص هذا الفصل لمعرفة دور تحليل القوائم المالية تحديد الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.
- **خاتمة:** تضمنت خلاصة العمل وإختبار الفرضيات إلى جانب النتائج النظرية والميدانية المستخلصة من الدراسة، إلى جانب مجموعة من المقترحات.

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية، والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الإقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها في إتخاذ قراراتهم المختلفة بإختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية، وتبقى القوائم المالية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي من خلال توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عرضيا من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الادارة للموارد المتاحة لها.

وإنطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الاول : ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي ، يقوم على مساعدة مستخدمين القوائم المالية على تفسير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة.

المطلب الاول :مفهوم القوائم المالية

أولا- تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية هي القوائم التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الإحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين.[1]

فهي "الوسيلة الرئيسية التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تمثل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية".[2]

ووفق المادة 25 من القانون 07/11 هي تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية (القوائم المالية) سنويا على الأقل، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة هي: الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حساب النتائج.[3]

إذن القوائم المالية هي" الوسيلة التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للمؤسسة".[4]

إنطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم إستعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة .

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عدة خصائص الواجب توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة، والتي تزيد من فائدة المعلومة المالية المقدمة للمستعملين ، وتتمثل هذه الخصائص:[5]

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية2007**، دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008، ص 45.

[2]- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم وإفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الدكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص2.

[3]- المادة 25 من القانون رقم 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذوي القعدة عام 1428، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007،الجريدة الرسمية، الجزائر، ص5.

[4]- دادة دليلة، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق لنظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير تخصص محاسبة وجباية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص72.

[5]- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، **معايير التقارير المالية دليل لتطبيق**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2006، ص6.

– **الملائمة:** ويقصد بها المعلومات وثيقة ذات الصلة تؤثر على القرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.

– **الموثوقية:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، إن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات (المعلومات المحاسبية) غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا من الحسابات، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر إنعكاسا واضحا لأدلة الموضوعية أو طرق أو الأسس القياس السليمة التي تبني عليها تلك المعلومات .[1]

– **القابلية للمقارنة:** تكتسب المعلومات الخاصة بالمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها، مع المعلومات المماثلة بمؤسسة أخرى أو بالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.[2]

– **التوقيت المناسب:** ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى القرار، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.

– **القابلية للفهم** : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .[3]

– **التمثيل الصادق:** لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عليها.

ثانيا– أهداف القوائم المالية

تسعى المؤسسة من خلال قوائمها المالية إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:[4]

- ✓ وصف خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية.
- ✓ تلخيص كافة المعلومات التي تتضمنها في مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية.
- ✓ تمثيل القوائم المالية عرضا هيكليا ذات طابع مالي للمؤسسة وما انجزته من معاملات.
- ✓ المساعدة في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.
- ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.
- ✓ توفير معلومات عن الوضعية المالية والأداء المالي والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في انجاز القرار.

---

[1] – منصور بن اعمار، محمد حولي، **دور الحوكمة واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016 ص111.

[2] – سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، **قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبة الدولية**، دار النشر الاتحاد للمصارف العربية، بيروت، 2000، ص37.

[3]– طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص92– ص94.

[4]– سارة لمايسي، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تنبئ الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس، 2016/2015، ص 80.

- ✓ تهدف القوائم المالية الي توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبة، والتي تحتوي على العديد من المعلومات ذات الأهمية للعديد من المستخدمين سواء داخل او خارج المؤسسة.

أولا– أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية وهي:[1]

– **أداة إتصال:** فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج عنها فهي بذلك الميزانية وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك ...الخ.

– **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها وإستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، حيث تستعمل في الحكم على:

- ✓ المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ مدى التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية.
- ✓ كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

– **وسيلة في إتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الاطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ✓ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- ✓ تستعمل الاطراف الاخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين والعملاء والبنوك في توصية مستقبل علاقاتهم معها.

ثانيا– وظائف القوائم المالية: تقوم القوائم المالية للمؤسسة بأداء عدة وظائف أهمها:[2]

- ✓ قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- ✓ قياس الإلتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة.
- ✓ قياس التغيرات التي تطرأ على تللك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ✓ ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة .
- ✓ تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر .
- ✓ التعبير عما تقدم بوحدات نقدية بإعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي .

---

[1] – حنان عجيلة ، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013/2012 ، ص37.

[2] - **القوائم المالية**، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد9، منتدى جامعة الحسين بن طلال، الإمارات، 2013،ص4.

المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو القوائم المالية، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسب تنوع وتتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية لمستخدمين القوائم المالية في:[1]

– **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم إتخاذها، حيث تتعلق بالإستثمار في مؤسسة ما، وما يحيط بذلك من مخاطر، كذلك المساهمون معنيون برحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها وولوج الأسواق الدولية، ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستفيدة إلى ما تقوم المؤسسة بعرضه من معلومات مالية كالنظر الى عائد السهم كمعلمة رئيسية في قائمة الدخل.

– **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد للمؤسسة ذلك تبني عليهم إستمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال.

– **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب .

– **العملاء:** يقع إهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص إستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.[2]

– **الدولة:** تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطاتها وتحديد السياسة الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

– **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين،.....إلخ.

[1]– خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص42 .

[2]– زين عبد المالك، **القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، 2015/2014 ، ص 26.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

بهدف عرض القوائم المالية إلى تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية، كما توضح وتضم القوائم المالية الميزانية ،جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق.

المطلب الأول: الميزانية وجدول حسابات النتائج

سوف نتحدث في هذا المطلب إلي نوعين من القوائم المالية هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إلا أن كلا القائمتين يحتويان على معلومات مالية مهمة ولكل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الاخرى.

أولا– الميزانية (قائمة المركز المالي)

1– مفهوم الميزانية :

تعرف الميزانية بأنها "الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة ودالة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة".[1]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقة المتعلقة بالأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.[2]

إن إعداد الميزانية يحقق للمؤسسة أو لمستخدميها العديد من المزايا أهمها:[3]

– بيان المركز المالي في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.

– تقديم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها .

– التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.

– التعرف على إعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وقيمة الأرباح التي يتم إحتجازها.

[1]– عبد الناصر ابراهيم نور وأخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ، عمان، 1999، ص278.

[2]– خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص113.

[3]– محمد رمزي جودي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية)** ، مذكرة الدكتوراه تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014، ص68.

2- عناصر الميزانية

يمكن تقسيم عناصر الميزانية التي يتم عرضها إلى ثلاث:[1]

2- 1- الأصول: تعتبر الأصول عن أهم إستخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل.

إذن الأصول موارد تنتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة الأحداث السابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى،[2] ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الشكل رقم(1): الشكل القانوني للميزانية "الأصول"

ميزانية السنة المالية المقفلة.....

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي والسلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					

[1]- أسامة عبد الخالق الانصاري، **الادارة المالية**، المكتبة الأردنية الهاشمية لنشر، الأردن، ص118.

[2]- خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص 114.

الأصول الجارية المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الأخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص28.

من خلال الشكل نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:[1]

– الأصول الغير المتداولة (الاصول الثابتة): هي موارد إقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، بدورها تنقسم الى:[2]

- ✓ **الأصول الثابتة الملموسة:** وهي الأصول الثابتة ذات الكيان المادي الملموس، مثل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، المعدات، التركيبات، والآلات الحسابية ....الخ
- ✓ **الأصول الثابتة غير الملموسة:** وهي الأصول الثابتة التي ليس لها كيان مادي ملموس، أو يصعب الإستدلال على قيمتها من وجودها المادي، رغم أنها تستخدم في تشغيل أنشطة المؤسسة، مثل: حق الاختراع، العلامات التجارية، وشهرة محل.

ب– الأصول المتداولة: وتعرف ايضا بالموجودات وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تتحقق لها الإيرادات ويتم تداولها بإستمرار حسب طبيعتها، وتختلف قيمة هذه الأصول في المؤسسة بين حين وأخر، بسبب كمياتها أو إنخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل الأخر مثل أوراق القبض، النقدية، الاوراق المالية قابلة لتداول، المخزون.[3]

[1]- طلال الحجاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية 1** ، دار جهينة لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 205.

[2]– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر 2015 ، ص155.

[3]- عليان الشريف واخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية 1** ، دار السيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000، ص49.

جـ – الأصول الاخرى: وهي الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل: المصروفات المدفوعة مقدما طويلة الاجل، الضريبة المدفوعة مقدما،.....إلخ.

2– 2 – الخصوم : هي منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية، من خلال تحويل الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث وقعت في الماضي[1]، ويظهر جانب الخصوم في الميزانية بالشكل التالي:

الشكل رقم(2): الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"

الميزانية المالية المقفلة.....

الخصوم	ملاحظة	N	N–1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			

[1]– علي عبد الله شاهين ، **النظرية المحاسبية** ، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة،2001، ص142.

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أحرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص29.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخصوم في الميزانية تنقسم إلى:[1]

– **حقوق الملكية** : يعتبر هذا القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية من أهم الأقسام لما تحتوي من بيانات تفصيلية عن حق المساهمين.

ويحتوي هذا القسم عادة على ثلاث بنود :

- ✓ رأس مال الأسهم (القيمة الأسمية للأسهم رأس المال) .
- ✓ رأس مال الاضافي (المبالغ المسددة زيادة عن القيمة الأسمية).
- ✓ الأرباح المحتجزة (الأرباح التي يحتفظ بها دون أن توزع على المساهمين) .

– **الخصوم المتداولة** : وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة عن المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل، وتضم عدة حسابات منها: الديون التجارية والأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء، التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمة إستنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة، الضرائب المستحقة هي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية، حصص الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها، المبالغ التي يجب دفعها خلال السنة المقبلة عن العقود الايجار الرأسمالية .[2]

– **الخصوم غير المتداولة:** هي جميع مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة بقصد تغطية إحتياجاتها من الموارد المالية والتي تزيد مدتها عن سنة ، مثل: ديون أخرى غير جارية، الضرائب، ديون مالية.....إلخ.[3]

[1]- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006، ص126.

[2]– محمد التيسير الرجيبي، **تحليل القوائم المالية** ، نشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص56.

[3]– وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007، ص24.

ثانيا- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

1- مفهوم جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا او خسارة".[1]

ويعرف أيضا بأنه قائمة مالية تهدف إلي بيان نتيجة الأعمال المؤسسة من ربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة ما تكون سنة، ويبن هذه القائمة نتيجة الأعمال خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة، وتنتج عنها أما ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في الميزان المراجعة.[2]

وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من :[3]

- **النواتج:** هي زيادة لمنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الاصول أو إنخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في الأموال الخاصة بإستثناء الزيادة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين الى الاموال الخاصة.

- **الأعباء:** هي إنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو إنخفاض الأصول، التي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، بإستثناء التوزيعات الى المساهمين في الأموال الخاصة.

ويحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية :[4]

- ✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- ✓ التمييز على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة .
- ✓ تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد الأسعار الاسهم.
- ✓ التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها.
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- ✓ التعرف على كفاءة الادارة في أدائها المالي، وإستخدام الربح كمقياس لقياس الأداء.

---

[1]- محمد الحبيب مرحوم، **النظام المالي المحاسبي، محاسبة قواع ام محاسبة المبادئ**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد2، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018، ص 209.

[2]- صالح مرازقة ، **الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ،والرهانات المستقبل** ، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص9.

[3]- عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص51.

[4]- خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص120.

2- أنواع جدول حسابات النتائج:

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق لطرقتين هما :[1]

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، ا حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

الشكل رقم(3): جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات والمؤونات إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			

[1]- محمد رمزي جودي، **مرجع سابق**، ص75.

7- النيجةالعادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الانشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :** وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف ، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والادارية دون اعادة معالجة المعلومات الاساسية[1]، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

[1]- محمد سامي لزعر، **التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص50.

الشكل رقم(4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى			
التكاليف التجارية			
الأعباء الادارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات			
منتوجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص31.

المطلب الثاني : جدول سيولة الخزينة وتغيرات الأموال الخاصة

أولا- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

1- مفهوم جدول سيولة الخزينة:

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية حيث تقوم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، في ثلاث فروع هي : نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل".[1]

فهو "وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجول حسابات النتائج".[2]

ويمكن تعريفه أيضا بانه بيان تقديري يرى للمتحصلات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل، والتي سوف ترتب على تنفيذ المؤسسة، وتعتبر التحصيلات النقدية التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المدفوعات النقدية التدفقات النقدية خارجة من المؤسسة.[3]

ويكتسي جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة كونه:

- ✓ يعد جدول سيولة الخزينة أداة التخطيط المالي للمؤسسة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير إحتياجات المؤسسة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب .
- ✓ تبين هذه التدفقات مقدار احتياجات المؤسسة لتمويل الخارجي.
- ✓ تعد هذه التدفقات مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها اتجاه الملاك الدائنين.

2- عناصر جدول سيولة الخزينة:

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثلاث فئات عرضية هي :[4]

- **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:** هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (اي الاصول المتداولة والخصوم المتداولة).

- **التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الاصول ، وكذلك التوظيفات الاخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة ن مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.[5]

---

[1]- محمود حمام، أميرة دباس، **أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، جامعة أم البواقي، 2015، ص69.

[2]- دلال حطاب ، نورالدين زعيبط، **تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،2017، ص343.

[3]- الغالي بن ابراهيم، **تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية**، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان، 2016، ص 214.

[4]- طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص 265.

[5]- عبد الكريم شناي، **مرجع سابق**، ص54.

– **التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية:** تمثل في الأأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد والاموال من الملاك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الاموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة الانشطة التمويلية: العائد من إصدار الأسهم، العائدات من الافتراضات البنكية، تسديد التزامات الايجار التمويلي.[1]

3- عرض جدول سيولة الخزينة :

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفقا لطرقتين هما:[2]

– **الطريقة المباشرة:** وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل: التحصيلات من العملاء من بيع البضاعة، وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الانشطة التشغيلية مثل: السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراه وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			

[1]– محمد رمزي جودي، **مرجع سابق**، ص78.

[2]– كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، 159.

الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية **تغير الخزينة خلال الفترة**			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بناريخ 2009/03/25، ص 35.

- **الطريقة غير مباشرة:** وهي الأكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العلمي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهل إعدادها، وهي تركز عن الطرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتواصل اليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الايرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي تحتوي على تدفقات نقدية مثل: الاهلاك لنفاذ الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمكاسب (الخسائر)، بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون ان يكون لها أثر على التدفق النقدي، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة في الشكل التالي:

الشكل رقم(6): جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات منأجل: - الإهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الحزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تاثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير اموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير اموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بناريخ 2009/03/25، ص 36.

للإشارة فان الطريقتين (المباشرة وغير المباشر)، سوف يتوصلان إلى نفس الرقم أي أن صافي التدفق النقدي من التشغيل هو نفس النتيجة سواء إتبعت المؤسسة الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

ثانيا- جدول تغيرات الاموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول التغيرات الاموال الخاصة تحليلا لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.[1]

يحقق جدول التغيرات في الأموال الخاصة المزايا التالية :[2]

- ✓ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة .
- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها واي تفصيلات اخرى عنها.
- ✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع .

2- المعلومات التي يجب الافصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بما يلي :

- ✓ النتيجة الصافية لسنة المالية .
- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الاخطاء الاساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الاموال الخاصة .
- ✓ النواتج والاعباء الاخرى المسجلة مباشرة كرؤوس الاموال الخاصة .
- ✓ عمليات الرأسمالية (يتعلق الامر خصوصا بالزيادة والانقاص وتديد راس المال).
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

ويأخذ جدول تغير الأموال الخاصة الشكل التالي:

[1]- المادة 25 من القانون 07/11، **مرجع سابق**، ص32.

[2]- خالد جمال الجعارات ، **مرجع سابق** ، ص126.

الشكل رقم (7): جدول تغيرات الأموال الخاصة

الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25،ص 37.

المطلب الثالث : جدول الملاحق

الملحق هو وثيقة يعد جزءا من الكشوف المالية، يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[1]

يشمل الملحق على المعلومات ذات طابع بالغ الاهمية او كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد القوائم المالية .
- ✓ مكملات الاعلام لضرورية لفهم احسن للميزانية ، وجدول حساب النتائج ، وجدول سيولة الخزينة ، وجدول التغيرات الاموال الخاصة .
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات لمشاركة ولفروع أو الشركة الام ، وكذلك المعلومات التي يحتمل ان تكون حصلت مع هذه الكيانات او مسيرتها .
- ✓ المعلومات ذات طابع العام او التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية .

وهناك معياران اساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة اظهارها في الملحق :

- الطابع الملائم للإعلام.
- الاهمية النسبية.

إذن يجب ألا يشمل الملحق إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد يحكم الجهات التي ترسل اليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

المبحث الثالث : أساسيات حول القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث الي اعتراف وقياس عناصر القوائم المالية وحدودها، والعوامل المؤثرة فيها لأنها تعتبر أساسيات القوائم المالية .

المطلب الاول : الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية

أولا- الاعتراف بعناصر القوائم المالية :

الاعتراف هو عملية تضمن عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وينبغي الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الاصول والحقوق الملكية ، والدخل والمصروفات)، واذا كان للبند تكلفة او قيمة يمكن قياسها بموثوقية [2] ، وفي ما يلي نوضح العناصر التي يتكون منها الاعتراف بالقوائم المالية :

- **الاعتراف بالأصول:** يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، وإن الأصل في الميزانية عند تكبد مصاريف ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمؤسسة تتعدى الفتر المحاسبية الجارية .[3]

---

[1]- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص38.

[2]- هيني جريونيج ترجمة طارق حماد، **مرجع سابق**، ص 8.

[3]- طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص112.

– **الإعتراف بالإلتزامات:** يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية عندما من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية .

– **الإعتراف بالدخل:** يعترف في الدخل في قائمة الدخل عندما تنتج زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة الموجودات، أو إنخفاض المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق فيه.[1]

– **الإعتراف بالمصروفات:** يعترف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينتج انخفاض في المنافع الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الموجودات أو زيادة في المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة المطلوبات وإنخفاض الموجودات، فمثلا إستحقاق مستحقات العاملين أو إستهلاك المعدات.

ثانيا – قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو مقارنة عنصر بعنصر أخر للوصول للقيمة العادلة التي يخزنها عنصر المقاس، وعادة ما يكون العنصر المقاس هو النقود.[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك إختبار محدد للقياس، عدة من الاسس المختلفة للقياس بدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الاسس تشمل:[3]

– **التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة بمقابل التعهد أو في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل ، بمبلغ النقدية او ما يعادل النقدية الذي من المتوقع ان يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

– **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الاصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ الغير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

– **القيمة القابلة لتحقيق:** تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

– **القيمة الحالية:** تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية في المستقبل التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، ونتمثل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية، التي من المتوقع أن تطلب سداد الالتزامات قفي المسيرة العادية للعمل.

---

[1]–عبد الحليم سعيدي، **مرجع سابق**، ص 64.

[2]– رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية 1**، الجنادرية لنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص54.

[3]– طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص115.

المطلب الثاني: حدود القوائم المالية

بما أن القوائم المالية تستخدم لإتخاذ القرارات فعلى المستفيدين أن يعرفوا النقص والحدود اللازمة لهذه القوائم وذلك لأن القوائم المالة تعكس سنة الماضية، أما القرارات فهي للمستقبل ، ومن حدود القوائم المالية ما يلي:[1]

– **إستخدام التقديرات:** حيث أن تراكم الاخطاء أو التحيز في التقدير قد يسبب تشويها أو تحريفا هاما في القوائم المالية، مثل أخطاء مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الانتاجي للأصول وتكاليف البحث التطوير.

– **إستخدام طرق محاسبية بديلة:** فالاختلاف في تطبيق بعض الطرق المحاسبية مثل تقويم المخزون وطرق الاستهلاك المتعددة والتي تعتبر جميعها مقبولة قبولا عاما قد تسبب إختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييم الأصول.

– **إستخدام اجراءات مختلفة لتقييم أصول المؤسسة الواحدة** حيث تظهر النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض وفق القيمة الجارية تقريبا، بينما تظهر الأصول الثابتة بثمن التكلفة التاريخية المحققة من قبل عدة دورات محاسبية وبعض الاصول مثل: المخزون السلعي يظهر بثمن التكلفة أو السوق، لذلك نلاحظ أن المؤسسة ذات الأصول الماثلة تنتج صافي دخل مختلف ويختلف تقييم أصولها إذا إختلفت تواريخ الحصول على هذه الاصول الثابتة.

– **غياب بعض الاصول والخصوم بشكل كامل:** فعض الأصول قد لا تظهر في الميزانية مثل قيمة إكتشاف أبار البترول والغاز والمناجم وقيمة شهرة محل المنتجة ذاتيا، أما الخصوم التي لا تظهر في الميزانية فهي مثلا غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية (الكفالات).

إن السبب الرئيسي لغياب الأصول والخصوم السابقة هو صعوبة التقدير وإختلافه من محاسب لأخر بحيث يصبح التقدير ذاتيا، والمحاسبون لا يثبتون في حساباتهم إلا الأرقام المحددة موضوعيا، ومما سبق نلاحظ أن المعلومات الناقصة والمذكورة أعلاه قد تكون مهمة جدا في إتخاذ بعض القرارات.

– **تغيرات الأسعار:** ومن أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية ما يلي:[2]

- ✓ التكلفة التاريخية اصغر من التكلفة الإستبدالية والجارية.
- ✓ عدم ثبات الوحدة النقدية وهو فرض أساسي في منهج التكلفة التاريخية .
- ✓ وجود ارباح وخسائر حيازة لا يتم التقرير (الافصاح) عنها .
- ✓ قياس الربح غير صحيح لعدم موضوعية القياس في مقابل المصروفات مع الايرادات .

– **غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير قابلة للقياس الكمي:** مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، غياب الأحداث الغير المالية عن القوائم والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على شكل القرار وحجمه.

[1]– يوسف محمود جربوع ، **نظرية المحاسبية** ، حقوق الطبع والتأليف محفوظة ، الطبعة الثانية 2014، ص 128.

[2]– **نفس المرجع**، ص129.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في القوائم المالية

إن للقوائم المالية عدة عوامل مؤثرة فيها، أهمها :[1]

– **أثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الامريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع لذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع أهم المبادئ والاجراءات التي يجب اتباعها عند اعداد التقارير المالية ، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، التي تتمثل في اصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد اصدر معهد المحاسبين القانونيين مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى .

– **اثر الجهات المشرفة على سوق الاوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية في نيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة سوق تنظيم الأوراق المالية لمراجعاتها والتأكيد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، بالمقابل تقوم الهيئات المشرفة بالأوراق المالية بدور مماثل في الاشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول إسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

– **النظام الاقتصادي القائم:** إن النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرون والدائنون وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي لدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الاحصاءات اللازمة للتخطيط على مستوى القومي.

– **التضخم والارتفاع في الأسعار:** حيث أدى إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والارجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

– **أثر تدخل الدولة:** تقوم الدولة بدور الرئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيد منها، هذا في مختلف الاجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها، ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الارباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم إعداد وعرض القوائم المالية.

[1]– سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص77.

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، وما ستحققه من نتائج، وتتضمن القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق)، وحتى تكون المعلومات المحتوات في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق بين تكلفة والعائد، بحيث أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها، ويمكن القول أن القوائم المالية هي المنتوج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، مما تساعد على إتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.

الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد :

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ثم أصبح لازما إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عدد كبيرا من المعلومات حتى يتمكن مستخدميها من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في إتخاذ القرارات اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

وإنطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: أداء المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: علاقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الاول : أداء المؤسسة

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الواسعة الإنتشار نظرا لما يكتسبه من أهمية لمؤسسات الأعمال، حيث يبحث الأداء عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن، الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم للمؤسسة والإستمرارية في السوق.

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى التباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال، وإختلاف أهدافهم، ففريق من الكتاب إعتمد على الجوانب الكمية (أي تفصيل وسائل التقنية في التحليل)، بينما فريق أخر إعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية وإجتماعية فضلا عن جوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على إستخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عنه، وتجدر الإشارة إلى الإشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من كلمة الانجليزية (Toperform)، وقد إشتقت هذه الكلمة بدورها من اللاتينية (perfomer)، الذي يعني تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسيطرة.[1]

فالأداء هو "نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على إستغلال إمكانياتها، وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءا على أهدافها طويلة الأجل".[2]

أما أداء الأفراد أو الموارد البشرية الذي يكون في مجموعه أداء المؤسسة فهو "مجموعة من السلوكيات الادارية ذات العلاقة، والمعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه وتحمل مسؤولياته، وتتضمن جودة الأداء في حسن التنفيذ والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، والاتصال والتفاعل مع بقية أعضاء المؤسسة والإلتزام بالنواحي الإدارية للعمل، والسعي على نحو الإستجابة لها حرص وفاعلية".[3]

ومن خلال مما سبق نستنتج أن الأداء يتجسد في القيام الأعمال والأنشطة والمهمات كما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة.

المطلب الثاني : معايير تصنيف أداء المؤسسة

ينقسم الأداء وفقا لعدة معايير إلى:[4]

1- حسب معيار الشمولية: ينقسم إلى:

- **الأداء الكلي:** هو الذي يتجسد بالإنجازات التي تساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن تبين إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كمعايير للأداء كالإستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو.

---

[1]- الشيخ الداوي، **تحليل الاسس لنظرية لمفهوم الاداء**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة،2010/2009 ص2017.

[2]- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية**، دار النفاس لنشر والتوزيع، الأردن،2008 ، ص.160

[3]- حسين محمد الضمور، **مستوى توجيه موظفي البنوك نحو الاداء**، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص26.

[4]- عبد الماليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص89.

- **الأداء الجزئي:** هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف بإختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة.

2- حسب معيار المصدر: ينقسم أداء المؤسسة وفق هذا المعيار إلى نوعين:[1]

2-1- الأداء ذاتي (الداخلي): أي أنه ينتج لفضل ما تحوزه المؤسسة الاقتصادية من موارد ضرورية لنشاطها فهو ينتج أساسا من الموارد التالية:

- **الأداء البشري:** هو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الافضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال إستثمارتها ووسائلها التقنية بشكل فعال.
- **الأداء المالي :** يكمن في فعالية وكفاءة إستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2- الأداء الخارجي: وهو ذلك الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، ولا تتسبب في إحداثه، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج جيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كإرتفاع رقم أعمال نتيجة لإرتفاع الاسعار الصرف أو خروج أحد المنافسين ....إلخ.

إن هذا التقسيم يعرض على المؤسسة تحليل نتائجها وفق المنظور الظاهر، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم(8): أنواع الأداء

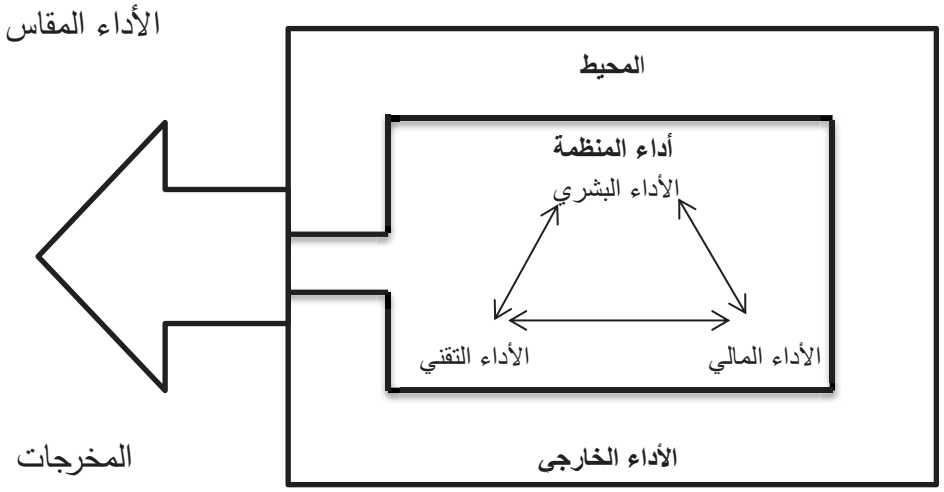

المصدر : نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية،** مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص73.

ويتضح من الشكل أن المؤسسة جزء لا يتجزأ من المحيط الخارجي، لذا لابد لها أن تولي إهتمامها الكبير بالمتغيرات المتعلقة به، لأنه وإن كثرت متغيراته يمكن لها أن تتحكم بتأثيراتها عكس المحيط الخارجي الذي

[1]- نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية،** مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص72.

يصعب التحكم في تحديداته، وأفضل حل للمؤسسة هو أن تحاول التكيف والإستجابة للمتغيرات الخارجية بما يلائم أهداف المؤسسة.

3- حسب المعيار الوظيفي: يقسم الأداء وفقا لهذه المعايير حسب وظائف المؤسسة التي يمكن حصرها في:[1]

- **أداء الوظيفة المالية:** يمثل هذا الأداء قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

- **أداء وظيفة الإنتاج:** يقصد به قدرة المؤسسة على تحقيق المعدلات المطلوبة من الإنتاجية، وإنتاج منتوجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها.

- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** ويقصد به الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات والادراك للدور أو المهام، بالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.

- **أداء وظيفة التموين:** يمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية في الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية، والحصول على آجال بتسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق إستغلال جيد لأماكن التخزين.

- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يتمثل أداء وظيفة البحث والتطوير بالقدرة على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، مقارنة بالمنافسين ومواكبة التطورات الحديثة.

- **أداء وظيفة التسويق:** تتمثل قدرة وظيفة التسويق في التحديد الجيد لمتطلبات العملاء، وبالتالي محاولة تلبيتها وإرضائه، وأيضا معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتغطيتها.

- **أداء وظيفة العلاقات العمومية:** إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقاتها مع مختلف الأطراف الفعالة معها وإرضائهم كمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة.

4- **حسب معيار الطبيعة:** تنطوي ضمن هذا المعيار التصنيفات التالية:[2]

- **الأداء الاقتصادي:** يتم قياس الأداء الاقتصادي بإستخدام الربحية، والمردودية بأنواعها المختلفة ومن أهم الادوات المستخدمة هي التحليل المالي، هذا على الرغم من أن التشخيص الاقتصادي لابد أن يتماشى مع التشخيص المالي للوصول إلى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

- **الأداء الاجتماعي:** يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، ويتميز هذا النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية .

- **الأداء التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا من مصادر الأفضلية التنافسية بامتلاكها ومدى تطويرها وتحينها مع المستجدات، لذلك تكون الأهداف التكنولوجية ضمن الأهداف المحددة في إستراتيجية المؤسسة.

---

[1]- نوبلي نجلاء **مرجع سابق**، ص.74

[2]- عادل بومجان، **تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص52.

– **الأداء الاداري:** يتعلق هذا الجانب بالتخطيط والسياسات والاجراءات التي تجدها المؤسسة، ويتم تحقيق ذلك من خلال حسن إختيار أفضل البدائل التي تحقق الاهداف المسيطرة ، ويمكن الاستعانة بالنماذج والاساليب العلمية لتطوير هذا الجانب.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

إن أداء المؤسسة باعتباره أحد المكونات الاساسية لنشاطها ليس بمغزل عن مختلف المتغيرات، بل يؤثر ويتأثر بها، أهمها:[1]

1- العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة: تمثل العوامل التي تقع في محيط المؤسسة الداخلي، أي تنتج عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية لذلك فهي تخضع إلى حد ما لتحكم المؤسسة، ومع كثرة وتداخل هذه العناصر فإن العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة و الخاضعة لتحكمها يمكن أن تصنف إلى مجوعتين رئيسيتين هما:

– **العوامل التقنية:** وهي مختلف القوى والتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة، وتضم على الخصوص ما يلي:

- ✓ نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.
- ✓ نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- ✓ تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات.
- ✓ موع المنتوج بشكله ومدى مناسبة التغليف له.
- ✓ التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.
- ✓ التناسب بين طاقتي التخزين والانتاج في المؤسسة.
- ✓ مستويات الاسعار.
- ✓ الموقع الجغرافي للمؤسسة.

– **العوامل البشرية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام الموارد البشرية في المؤسسة وتضم على الخصوص:

- ✓ التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.
- ✓ مستوى تأهيل الافراد.
- ✓ التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ نظامي المكافآت والحوافز.
- ✓ الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.
- ✓ نوعية المعلومات.

[1]- عبد المالك مزهودة، **مرجع سابق**، ص93.

2- العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو المصدر للفرص التي تحاول المؤسسة إستغلالها، ومصدر المخاطر التي تحاول التأقلم لتخفيض من حدتها، فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل إقتصادية، عوامل إجتماعية، عوامل تكنولوجيا وعوامل سياسية وقانونية.[1]

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور في الأسعار، إرتفاع الطلب الخارجي....إلخ.

- **العوامل الاجتماعية:** تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسة، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي.

- **العوامل التكنولوجيا:** تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدتها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل المواد إلى سلع وخدمات، إختراع آلات جديدة من نشأتها، تخفيض تكاليف الانتاج.

- **العوامل السياسية والقانونية:** هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات، وكل العوامل سابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أداها الاجمالي أو المخاطر تفرض عليها التأقلم للتخفيف من حدتها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم أداء المؤسسة

أولا- تعريف تقييم أداء المؤسسة:

يعرف تقييم الأداء المؤسسي بأنه "عملية تهدف إلى قياس ما تم إنجازه من قبل المؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا، وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور والانحراف إن وجدت، وسبيل على علاجها في الحاضر والمستقبل".[2]

كما يمكن تعريفه بأنه "السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولة فيه، والأهداف المحددة مقدما، والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها، وتحديد أوجه التصحيح المناسبة.[3]

إذن تقييم أداء المؤسسة "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقه الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما تحقق الأهداف الموجودة منها".[4]

---

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص52.

[2]- محمد الطعامنة، **الاساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي**، منشورات المنظمة العربية الادارية، مصر،2007، ص401.

[3]- محمد عبد الحميد الفقهي، **معايير تقويم الأداء المصارف الاسلامية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2015 ص39.

[4]- عمرو حامد، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2009، ص 121.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن مجال تقييم الأداء هو جميع الأنشطة داخل المنظمة في ضوء المعلومات الرقابية التي تم لتواصل إليها، وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط لها، أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة إنحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها.

ثانيا: أهمية تقييم أداء المؤسسة:

تنبع أهمية تقييم أداء المؤسسة من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة التناسق بين عوامل الانتاج للتعرف على مدى كفاءة إستخدامها، وتطوير تلك الكفاءة في فترات زمنية متتابعة وذلك من خلال مقارنة ما يحقق منها بالهدف، وترجع أهمية تقييم الأداء إلى الأسباب التالية:[1]

- ✓ تساعد على توجيه نظر الادارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف وحيث يكون الاشراف أكثر إنتاجية.
- ✓ تعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناتجة وتنميتها، وكذلك العناصر غي المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة اصلاحها لزيادة كفاءتها.
- ✓ تساعد مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم.
- ✓ لمساعدة على وجود نوع من الاقناع الوظيفي بتعرف المدير بكيفية أداء العمل الذي ستولي مهامه مقدما، كذلك توفير الأساس السليم لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز، كما أنها تساعد على تحديد المدى الذي تحقق عنده تحمل المسؤوليات الادارية.
- ✓ تمدنا مؤشرات تقييم الأداء بالأساس الذي يتم بمقتضاه إجراءات مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المنظمة، كذلك بين متطلبات الاعمال وبعضها البعض.
- ✓ تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الادارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي اكتشافها حتى يمكن إتخاذ الاجراءات اللازمة لتلاقيها.

ثالثا: أهداف تقييم أداء المؤسسة

يعد الهدف الأساسي لتقييم أداء المؤسسة هو تطوير الأداء وتحسين مستوى إدارة النشاط، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي نصت جميعها في مجرى الهدف العام وتؤدي اليه، وأهمها ما يلي:[2]

- ✓ ضمان تحقيق النشاط للأهداف التي أنشئ من أجلها.
- ✓ ضمان حسن استخدام الموارد البشرية والمادية وإدارتها.
- ✓ تجنب مظاهر الضعف في الفعالية (تحقيق الاهداف)، والكفاية (حسن استخدام الموارد)، وفي النظام ككل.
- ✓ السعي إلى تقييم الأسباب التي أدت إلى مظاهر حسن الأداء وتحسين مستوى ادارة النشاط.

[1]- عمرو حامد، **مرجع سابق**، ص123.
[2]- محمد عبد الحميد الفقي، **مرجع سابق**، ص41.

- ✓ ترشيد القرارات الادارية وذلك من خلال مد الادارة بالبيانات اللازمة عن نتائج تقييم أداء جوانب النشاط المختلفة.
- ✓ توفير البيانات للإدارات العليا والجهات المشرفة للنشاط على نحو يرفع مستوى فعالية تلك الجهات في تحقيق اشراف وتوجيه مجدية.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا- مفهوم الأداء المالي للمؤسسة

1- تعريف الأداء المالي للمؤسسة

الأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها والاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".[1]

فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم بإستثمارها.[2]

وقد يتمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف.[3]

وللأداء المالي أهمية تكون في شكل عام أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تكون أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاع وتقسيم مستويات أدائها وفاعليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد معوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها الصحيحة، وترشيد الاستخدامات من أجل إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

2- العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة

وتتلخص العوامل المؤثرة في الاداء المالي بالتالي:[4]

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصص الموارد لها بالإضافة الى تسهل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات تسمح للمؤسسات باتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

---

[1]- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوم 05و 2013/05/06، جامعة الوادي، ص7.

[2]- خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص47.

[3]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد لنشر والتوزيع،عمان،2010، ص45.

[4]- **نفس المرجع**، ص48.

– **المناخ التنظيمي:** يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية من الناحيتين الادارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

– **التكنولوجيا:** هي عبارة عن أساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياطات، ويندرج تح التكنولوجيا عدد من الأنواع التكنولوجيا الانتاج حسب الطلبة وتكون وفق للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة بطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

– **الحجم:** يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة فقد يشكل الحجم عائقا إذ إن زيادة الحجم يجعل عملية إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بها.

ثانيا: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

1- تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

يعني تقييم الاداء المالي للمؤسسة هو تحكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة(إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع رغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم أداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد، ما يمكن قياسه ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[1]

كما يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة إستخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الاداريين على معرفة مدى التقدم الذي تقوم المؤسسة في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية وإهتمام أكثر ويمكن توضيح أهم جوانب تقييم الأداء المالي للمؤسسة كما يلي: [2]

- ✓ مدى تحقيق الربحية في ظل الامكانيات المادية والمالية المتاحة.
- ✓ تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الاصول وذلك يتضمن قرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة.
- ✓ مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لاي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية.
- ✓ مدى تغطية مستوى لنشاط للمصاريف العامة.

[1]– دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد، جامعة ورقلة،2006، ص41.

[2]– شملال أيوب، بن نذير نصر الدين، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، يوم 2017/04/25، جامعة البليدة2، ص6.

✓ اثر السياسة المالية للمؤسسة من طرف المسيرين على مردودية الاموال الخاصة.

ويمكن توضيح عملية تقييم الأداء للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم(9): عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

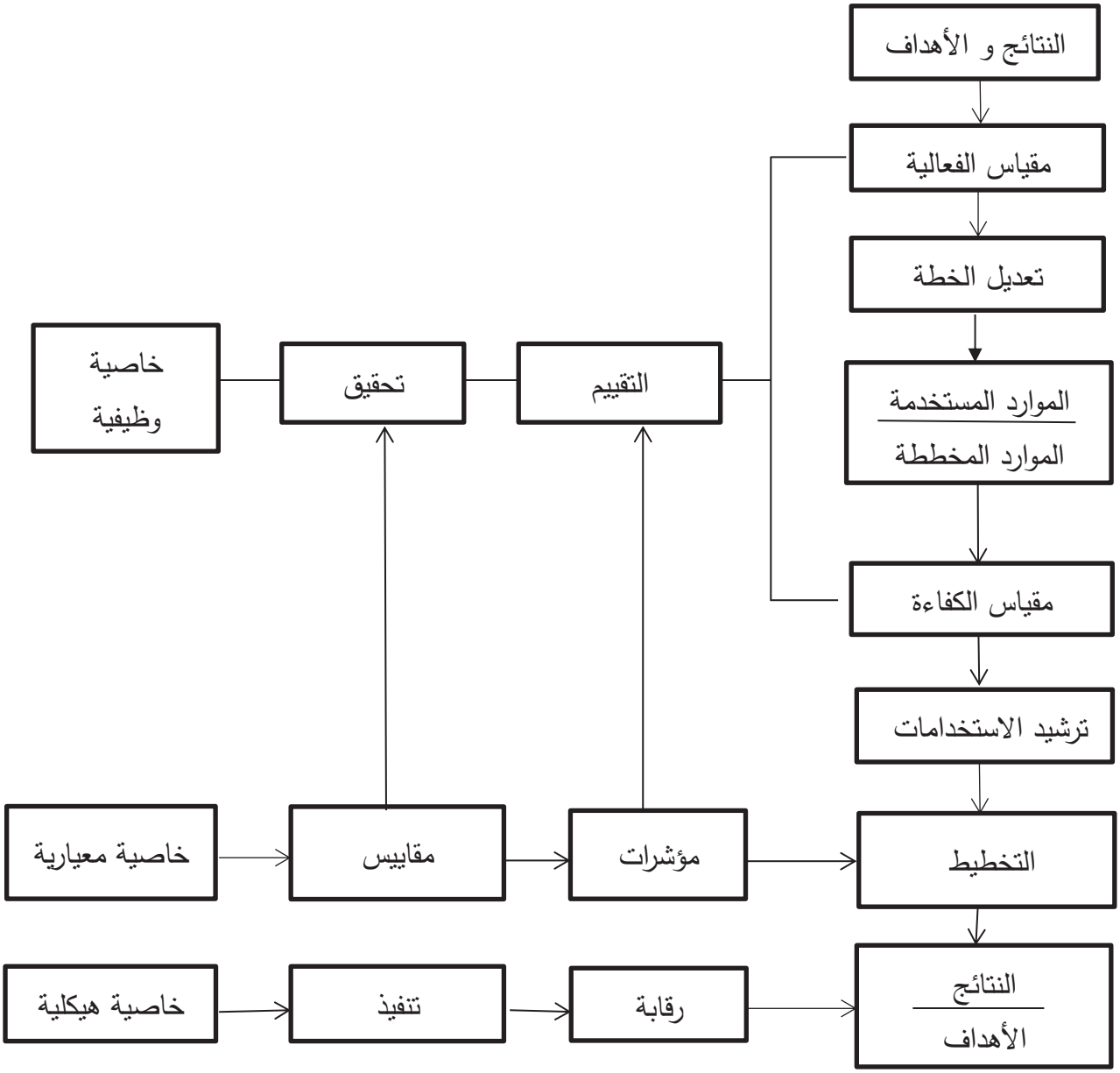

المصدر: شملال أيوب، بن نذير نصر الدين، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، يوم 2017/04/25، جامعة البليدة2،ص7.

من خلال الشكل يتضح أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية و مقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2- أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

- ✓ متابعة مدى تنفذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- ✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، جراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الازمة لها، وتصحيحها، والعمل على تلاقي الأخطاء مستقبلا.
- ✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي التي لها علاقة بالمؤسسة ، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- ✓ يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومردودية وتوزيعات على سعر السهم.
- ✓ يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.
- ✓ معرفة هل حجم الاستثمار في الأصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية(كالنقد، والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسبا ومتواريا مع نشاط التشغيلي للمؤسسات مثلا بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي .
- ✓ التأكد من استخدام واستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوافرة تحت تصرفات المؤسسة أفضل استخدام ووفق الأهداف المحيطة.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الاداء المالي للمؤسسة:

إن تقييم الأداء في المؤسسة يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل أداء و الانحرافات وكيفية تصحيحها و تجنبها مستقبلا لذا لابد لها وان تقوم بعملية تقييم الاداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وهي:[2]

- **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتجديد معايير الأداء تحديد أداء من المقارنة(مقدر) لمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي و تحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الاساسي في عملية تقييم الاداء المالي.
- **قياس الاداء الفعلي مع الانحرافات:** بعد تحديد معيار الأداء المتوقع تأتي الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية و التقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم

[1]- محمد رمزي جودي، **مرجع سابق**، ص94.

[2]- نوبلي نجلاء، **مرجع سابق** ، ص95.

قياس الأداء الفعلي من خلالها وفق مؤشرات و مقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الاداء المالي بالأداء المعياري و تحديد مختلف الانحرافات.

– **تحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء عملية تحصيل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق للمخرجات و القياس و البحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال الموردين او قصور في القياس و قد يكون قصور في تحديد الاداء المعياري و يكون غير واقعي وتحديد درجة الانحراف (إنحراف خطير إو انحراف سطحي أو.....إلخ).

– **تصحيح الانحرافات:** في الاخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع لتوصيات و الاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، و بالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة و خططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، و هنا يتجلى الدور الكبير و الفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة في تحقيق اهداف المرسومة بها.

المبحث الثالث: علاقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

لكي تقف أي إدارة على نقاط الضعف والقوة فيها وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، كان لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي للمؤسسة، مما يزود الإدارة بالمعلومات التي تسمح بإتخاذ القرارات وعلى سند التغيرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا، ولا يقتصر أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء على إدارة المؤسسة لوحدها، بل تتعدى إلى الأطراف الأخرى ذو الصلة بالمؤسسة كالمساهمين، والموردين.....إلخ.

ونظر لتعدد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة سنحاول التركيز على أهم القوائم المالية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول: التحليل المالي

أولا– تعريف التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية، إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما، إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تطوير عملياتها وتحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها".[1]

فهو "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات الماضي والحاضر وما ستكون عليه في المستقبل".[2]

إذن التحليل المالي عملية يتم من خلالها يتم إستنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح الأخطاء الاقتصادية لتلك المؤسسة.

[1]– نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012،ص9 .

[2]– وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المقترحة ، الدنمارك، 2007، ص20.

وتنبع أهمية التحليل المالي من:[1]

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، اضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

ثانيا: أنواع التحليل المالي وإستعمالاته

1- أنواع التحليل المالي:

هناك عدة أنواع من التحليل المالي منها:[2]

- **التحليل العمودي (التحليل الرأسي):** يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستعمل صافي المبيعات وإجمالي الأصول وقائمة المركز المالي لقياس الكفاءة البيعية، الائتمانية والاستثمارية وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية.

- **التحليل الأفقي (الاتجاهي):** يتضمن التحليل الأفقي تحليلا لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة إتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية لمعرفة مدى نمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني.

2- إستعمالات التحليل المالي:

يمكن إستعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:[3]

- **التحليل الائتماني:** ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على قدرة المدين على سداد أي الوفاء بالتزاماته المالية إتجاه المقرض.

- **التحليل الاستثماري:** يستعمل التحليل المالي في تقسيم الاستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض، وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات.

- **تحليل الاندماج الشركات:** قد ترغب مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى أو إنضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة وهنا لابد من تقسيم المؤسستين وتقدير الأداء المستقبلي لها.

- **تحليل تقييم الأداء:** إن تقيم الأداء المؤسسة يعتمد على تقسيم رحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، وهذا لا يتم إلا من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2009،ص16.

[2]- صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، **التحليل المالي للأصول العملية والعلمية**، خوارزم العلمية لنشر والتوزيع، 2015،ص44.

[3]- عبد الحليم كرجة، وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص142.

- **التخطيط:** تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

ثالثا- الأطراف المستعملة من للتحليل المالي:

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على التساؤلات التي تمس مصالحها، فالغرض من التحليل المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكن تقسيمها إلى قسمين اطراف الداخلية وأطراف خارجية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): مستخدمو القوائم المالية

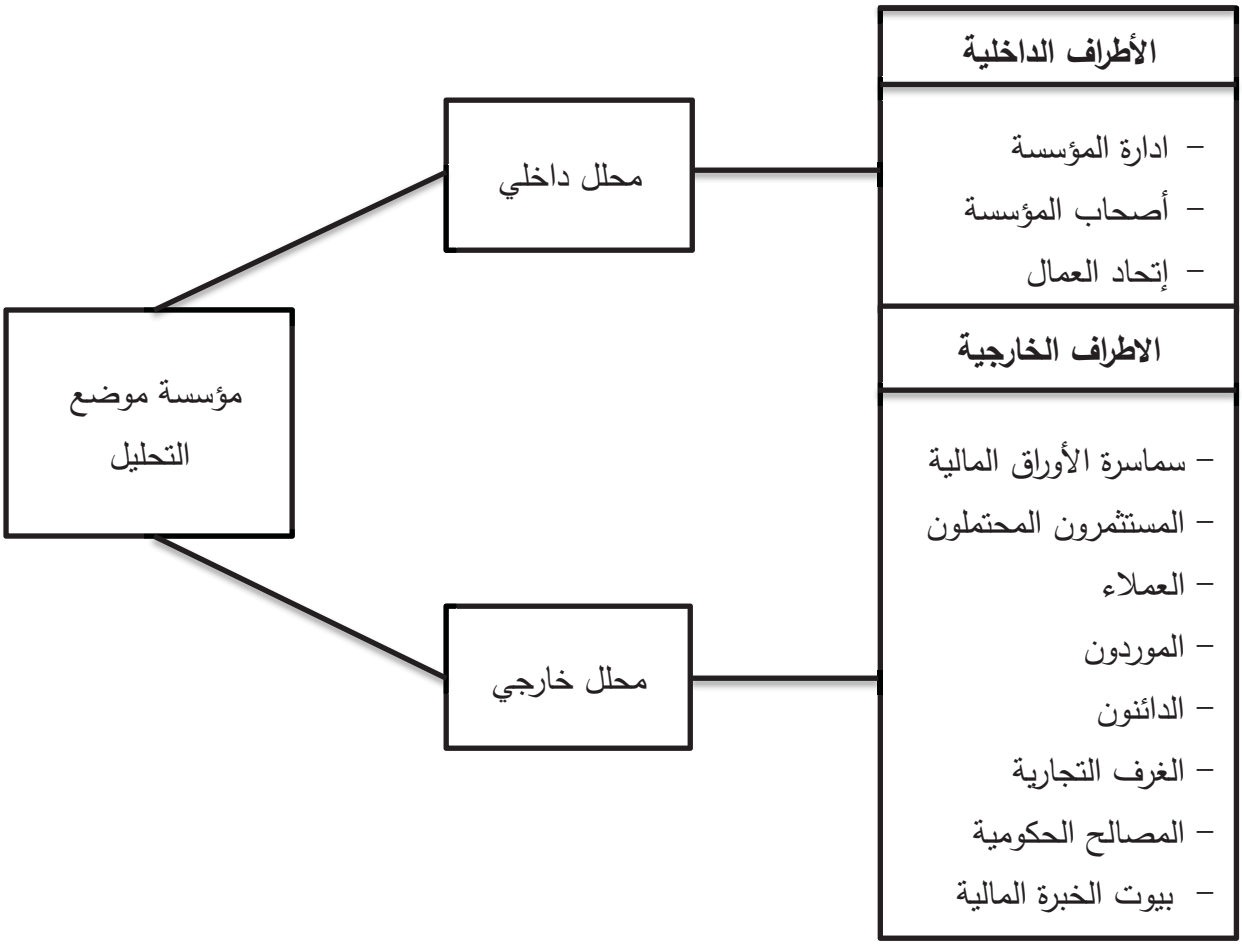

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي**، مكذرة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012/2011، ص81.

نلاحظ من خلال الشكل أن مستخدمو القوائم المالية فئتين هما:[1]

1- الأطراف الداخلية: يقصد بها المستويات الادارة المختلفة في المؤسسة، ونلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لإختلاف المسؤوليات الملقاة على عائق كل منها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها.
- **أصحاب المؤسسة:** وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي، لذا نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي بنصب على التحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، بالإضافة إلى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.
- **اتحاد العمال:** يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل إتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرتها على الاستمرار والتوسع، ومن ثم الاستثمار في توظيف العاملين الحالين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.[2]

1- الأطراف الخارجية: هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

- **سماسرة الأوراق المالية:** هدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:
  - التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات التسعيرة المناسبة لهذا السهم.
  - أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.
- **العملاء:** بإستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يتحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.
- **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه وإستقرار الأوضاع، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، يعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل.
- **المستثمرون المحتملون:** يقوم المستثمرون المحتملون بدراسة إمكانية إستثمار أموالهم في المؤسسة لذا يهتمون بنتائج التحليل المالي لها.[3]

---

[1]- منير شاكر محمد وأخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، عمان، 2005، ص18.

[2]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص79.

[3]- منير شاكر محمد، **مرجع سابق**، ص20.

- **الدائنون:** تختلف وجهة الدائنون في التحليل المالي تبعا لـ:

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان إسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن إهتمام التحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقة للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- الديون قصيرة الأجل: إن إهتمام الدائنون هنا هو ضمان قبض مبالغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا يحب الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

- **الغرف التجارية:** تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على البيانات عن نشاطات العديد من للمؤسسات والصناعات حول أوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية تجارية، أو خدمة أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسيطة ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل.[1]

- **المصالح الحكومية:** يعود إهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.

- **بيوت الخبرة المالية:** تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على التكاليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقوم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحللاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي للميزانية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا- علاقة التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر للأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بإعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في :[2]

1- رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، كلما زاد رأس المال العامل كلما كانت السيولة أفضل، إذن يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.[3]

---

[1]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص81.

[2]- عطاء الله علي الزبون، **إستراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص101.

[3]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص49.

ويمكن حسابه تبعا لمنظورين:

- **من منظور أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **من منظور أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض طويلة الأجل

حيث تمثل الأصول المتداولة كل من قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقق، قيم جاهزة.

أي أن شراء الأصول الثابتة بقروض طويلة الأجل سوف لن يدخل في حساب رأس المال العامل، أما لو تم الحصول على تلك الأصول بقروض قصيرة الأجل فسوف تعتبر جزء من رأس المال العامل وتظهر في تغير المركز المالي في حساب رأس المال العامل، وتوضح في بند الخصوم قصيرة الأجل عنما تطرح من الأصول المتداولة.[1]

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل:[2]

- **رأس المال العامل موجب:** (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة إستطاعت تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، والمتبقي فائض يمثل رأس المال العامل، وذلك النحو الآتي:

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	F.R
	ق. ق. أ

[1]– خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات جدوى المشاريع** ، دار وائل للنشر، عمان،2010، ص70.

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان،2006، ص68.

- **رأس المال العامل سالب:** (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل، وذلك على النحو التالي:

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
ق. ق. أ	FR
	الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل معدوم:** (الأموال الدائمة يساوي الأصول الثابتة)، وهي حالة نادرة الحدث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة، وذلك على النحو التالي:

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
ق. ق. أ	الأصول المتداولة

وهناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-1- **رأس المال العامل الإجمالي:** ويقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط الاستغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة المالية الواحدة وهي الاصول المتداولة والتي تشمل كل قيم الاستغلال، والقيم المحققة والقيم الجاهزة، ومما سبق يمكن تحديده كما يلي:[1]

[1]- نعيمة شباح، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/207، ص71.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

وتتمثل كل من: قيم الاستغلال (المخزونات)، وقيم قابلة للتحقيق(الزبائن ومدينون الأخرون)، وقيم الجاهزة (البنك، الصندوق).

ويمكن حساب رأس المال العامل الإجمالي بطريقة أخرى هي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

1-2- رأس المال العامل الصافي (الدائم): هو عبارة عن فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

وغالبا ما يكون مقدر هذا الفرق مقدار موجبا ومن هنا نشأت تسمية صافي رأس المال العامل الصافي للتعبير عن هذا الفرق فهو صافي، أي خالي من أي التزامات مستحقة خلال السنة، ممثلة بالخصوم المتداولة أو ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي قد تم تحويله بمصادر تمويل طويلة الأجل.

1-3- رأس المال العامل الخاص: يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الاموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الاصول المتداولة، وهذا يعني أن الاموال الخاصة لا تغطي فقط الاصول الثابتة بل تمول أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين: [1]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة – مجموع الديون

حيث تتمثل مجموع الديون في مجموع الخصوم.

1-4- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل رأس المال العامل الأجنبي مصادر خارجية للتمويل، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقات التالية:

[1]- نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص113.

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

أو

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

2- احتياجات رأس المال العامل

تدرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد دورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الاستغلال، ويحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملاءمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات، وتحسب إحتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:[1]

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

ويمكن توضيح إحتياجات رأس المال العامل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(11): إحتياجات رأس المال العامل

<table>
<tr><td colspan="6">احتياجات الدورة</td></tr>
<tr><td>أوراق القبض</td><td>زبائن</td><td>سندات التوظيف</td><td>منتجات تامة</td><td>مواد أولية</td><td rowspan="4">احتياجات رأس المال العامل</td></tr>
<tr><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td>أوراق الدفع</td><td>ديون الاستغلال</td><td>ديون الشركاء</td><td>موردون</td><td>ديون مخزونات</td></tr>
<tr><td colspan="5">موارد الدورة</td></tr>
</table>

المصدر: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2012، ص34.

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص33.

من خلال الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات راس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائض لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة تبحث عن موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، وممثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفضة أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية موارد الاحتياجات.[1]

3- الخزينة

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلال، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، من هذا نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، وتمثل الخزينة الفائض أو العجز بعد تمويل الاستثمارات وكذا احتياجات التمويل المتعلقة بالنشاط، وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية:[2]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزية وهي:[3]

- **الخزينة الصفرية:** تشير الحالة إلى الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي صورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
- **الخزينة الموجبة** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هنا فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الاصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط.

[1]- اليمين سعادة، **مرجع سابق**، ص65.

[2]- ناصر دادي عدون وأخرون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر،2008، ص77.

[3]- اليمين سعادة، **مرجع سابق**، ص66.

ثانيا: علاقة التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

1- نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية بإستخدام مجموعة من الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب إهتمام كل من الادارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى انها تعتمد على الأصول والالتزامات قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها، وتشمل نسب السيولة ما يلي:[1]

1-1- نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحويل إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات)، والسريعة التي تحول إلى سيولة (كالقيم للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصير الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن 100%، كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / الديون قصير الأجل) 100

1-2- نسبة السيولة المختصرة : تبين هذه المؤسسة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) و القيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، وتصاغ هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = ((القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة)/ الخصوم المتداولة) 100

1-3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية): تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعته في السوق، كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتكتب نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) كما يلي:

[1]- محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، **الادارة المالية مدخل الى اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص68.

[2]- مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص47.

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة) 100

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال (30 إلى 50) % و (20 إلى 30)% على الترتيب ، فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى.

2- نسب التمويل

2-1- نسبة التمويل الدائم: تحسب هذه النسبة كما يلي:[1]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

وعلى المسير المالي للمؤسسة أن يعمل من أجل تحقيق التساوي بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة على الأقل، وهذا إنطلاقا من مبدأ التوازن، حيث الأموال لدائمة تمول الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا الجزء هو ما يسمى برأس المال العامل كما رأينا سابقا.

ويمكن تميز ثلاث حالات لهذه النسبة:

- ✓ إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل.
- ✓ أما إذا كانت أكبلر من الواحد فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثانية ومن ثمة وجود رأس المال العامل.
- ✓ أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل .

2-2- نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة تكملة للنسبة السابقة، حيث تقيس امكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

[1]- ناصر دادي عدوانوأخرون، **مرجع سابق**، ص79.

ويمكننا كذلك تمييز ثلاث حالات:

- ✓ إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمويل كل أصولها ثابتة بواسطة أموالها الخاصة.
- ✓ إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما.
- ✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة والخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال إضافة إلى الديون طويلة الأجل يمول الأصول المتداولة وهذا غير جيد بالنسبة إلى المؤسسة.

2-3- نسبة قابلية التسديد: وتحسب كما يلي:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

ويهتم بهذه النسبة المقرض، وهذا لمعرفة مدى ضمان أمواله فكلما كانت هذه النسبة منخفضة، كانت هناك ضمانات أكثر لديون الغير، ويستحسن أن لا تزيد عن 0.5.

2-4- نسبة الاستقلالية المالية: وتقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

3- نسب النشاط

3-1- معدلات دوران الأصول: تقيس كفاءة المؤسسة في إستثمار وتوظيف مصادر الأموال في تحقيق المبيعات، والنسبة تقاس بعدد المرات، وتشمل المؤشرات التالية:[1]

- ✓ **معدل دوران الأصول المتداولة:** وتحسب بالعلاقة التالية

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات الصافية / الأصول المتداولة

- ✓ **معدل دوران الأصول الثابتة:** وتحسب بالعلاقة التالية

معدل دوران الأصول الثابتة =المبيعات الصافية / الأصول الثابتة

[1]- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان،2012،ص215.

✓ **معدل دوران إجمالي الأصول:** وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران اجمالي الأصول = المبيعات / متوسط اجمالي الأصول

توضح هذه العلاقات مدى نشاط الأصول وقدرتها على تولد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة الثابتة، ولكن يجب أن يراعي أن هذه النسبة تختلف من قطاع لأخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة ، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.

3-2- معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون وهي متوسط بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة (360 في حالة سنة كاملة)/ معدل دوران المخزون، كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضائع المباعة / متوسط المخزونات

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تسطيع المؤسسة أن تحقق أن أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

3-3- معدل دوران الزبائن: يمكن حسابه من خلال:[1]

✓ **مدة تحصيل من الزبائن:** وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة التحصيل من الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض)/ رقم الأعمال السنوي]*360 يوم

تمثل المدة المتوسطة للبيع بالأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

✓ **عدد التحصيلات من الزبائن:**

عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض)

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيع

[1]- مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص50.

3-4- معدل دوران الموردين: ويحسب من خلال:

✓ **مدة التسديد للموردين:** تحسب بالعلاقة التالية:

مدة التسديد الموردين = [(الموردون + أوراق الدفع)/المشتريات السنوية]*360 يوم

تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المردين.

✓ **عدد دورات الموردين:** تحسب بالعلاقة التالية:

عدد دورات الموردين = المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)

يمثل عدد المتوسط للعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

4- نسب الرفع المالي

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب ،لأن زيادة الإعتماد أموال الاقتراض إلى تؤدي على تحقيق المؤسسة حجم كبير من الإيرادات، إلا أنها في نفس الوقت تؤدي على إزدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها، لأن الفشل بالوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تتعرض المؤسسة للإفلاس.[1]

أما إدارة المؤسسة فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية.

4-1- نسبة الدين أو الاقتراض: وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة الديون = مجموع الديون / إجمالي الأصول

وتشمل الديون كل من الخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل

4-2- نسبة القروض إلى حقوق الملكية: وهي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي حقوق الملكية، وتمثل القروض مجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل، وتمثل حقوق الملكية كل من مجموع رأس المال والإحتياطات والأرباح المحتجزة، وتبعا لذلك تشير هذه النسبة إلى الوزن النسبي لكل من مصادر تمويل أنشطة المؤسسة، فإذا كانت النسبة تعادل 100%، فيؤدي ذلك تساوي الوزن النسبي لكل من مصادر التمويل بالدين وأموال الملكية، أما إذا كانت أقل من 100% فمعنى ذلك إرتفاع الوزن النسبي للتمويل عن طريق أموال

[1]- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017، ص95.
[2]- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص102.

الملكية، بينما لو تجاوزت النسبة 100% فيعني ذلك إرتفاع الوزن النسبي للتمويل عن الإقتراض مقارنة بأموال الملكية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القروض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية

4-3- مضاعف حقوق الملكية: يحسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة إجمالي الأصول عل قيمة حقوق الملكية، ونوضح هذه النسبة أيضا كيفية إستخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي إلتزامات ثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

4-4- نسبة تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة عدد مرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الايرادات المتحققة قبل الفائدة الضريبة، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مدفوعات الفوائد

وتقيس هذه النسبة مدى توفر نقدية كافية لدفع الفوائد حيث أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة تلتزم المؤسسة بدفعها بصرف النظر عن الايرادات التي تستطيع أن تحققها، لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضيين أو الملاكن لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن السداد.

المطلب الثالث: علاقة التحليل المالي لجدول حسابات النتائج بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا – علاقة التحليل المالي لجدول حسابات النتائج بتقييم ربحية مبيعات المؤسسة

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط ، ويلقى مؤشر الربحية إهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط إستثماري إقتصادي.[2]

نسبة ربحية المبيعات (الهوامش): تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

[1]- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **مرجع سابق**، ص96.
[2]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص106.

1- نسبة هامش الربح الإجمالي: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الإجمالي =(رقم الأعمال – تكلفة البضاعة المباعة)/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش مجمل الربح.

2- نسبة هامش القيمة المضافة: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.

3- نسبة هامش فائض الخام للإستغلال: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش فائض الخام للإستغلال = الفائض الخام للإستغلال/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من فائض الخام للإستغلال.

4- نسبة هامش نتيجة الإستغلال: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش نتيجة الإستغلال = نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الإستغلال.

5- نسبة نتيجة الربح الصافية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة نتيجة الربح الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

ثانيا– علاقة التحليل المالي لجدول حسابات النتائج بتقييم مردودية المؤسسة

باستعمال هذه النسب يمكننا معرفة مردودية المؤسسة، أو العائد باستعمال مجموعة من موجوداتها ومن أهم نسبها نجد:[1]

1– نسبة المردودية المالية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وتبين هذه النسبة ربحية رؤوس الأموال الخاصة.

2– نسبة المردودية الاقتصادية: تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

3– نسبة مردودية النشاط: إن قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما، يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون ضريبة حيث يمكننا حساب النسب التالية:

نسبة ربحية الصافية نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

تستعمل المؤسسة النسب عادة في مقارنتها مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع، وذلك لتوضيح إمكانياتها المؤسسة في تحقيق أرباح تسمح بالتنافسية.

المطلب الرابع: علاقة التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا – علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد إلتزاماتها المتداولة عند إستحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وتربط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الانشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا

[1]– ناصر دادي عدوان وأخرون، **مرجع سابق**، 83.

يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما بيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن إشتقاقها من جدول سيولة الخزينة لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:[1]

1- نسبة تغطية النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات .

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتشير هذه النسبة إلى أن قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وإنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع: وتحدد بالعلاقة التالية:[2]

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية / (الديون طويلة الأجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما إرتفعت النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة في السيولة.

ثانيا- علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية المؤسسة

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعتمد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعتمد الأساس النقدي، وهذا المقياس بين مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرياح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة

---

[1]- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية ، الاردن، 2008، ص ص 28- 29.

[2]- شعيب شنوف، **مرجع سابق**، ص188.

التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:[1]

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

2- مؤشر النقدية التشغيلية: يحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3- نسبة التدفق النقدي: يحسب العلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

ثالثا- علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

يوفر جدول سيولة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدة سنوات للتعرف على كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية، ومن بين هذه النسب ما يلي:[2]

1- نسبة التوزيعات النقدية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات السياسة المالية التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى إستقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

[1]- اليمين سعادة، **مرجع سابق**، ص92.

[2]- حمزة بن خليفة، **مرجع سابق**، ص74.

2- نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن إنخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الادارة.

خلاصة الفصل:

تستخدم مؤشرات تقييم الأداء المالي لمعرفة مستوى أداء المؤسسة من خلال تحليل مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، وكذا تشخيص مواطن القصور وتدعيم مواطن القوة، أي تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي خاصة من: الميزانية جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، بإستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ولتوضيح إستخدام تحليل القوائم المالية السابقة في تقييم الأداء المالي أكثر سنحاول إسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط. بسكرة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: إستخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة–

تمهيد :

بعد دراستنا النظرية لدور التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة نظريا، سنقوم بإسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة –، للوصول إلى نتائج تطبيقي الدور الذي يلعبه تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة ممثلة محل الدراسة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، للفترة 2015-2017.

وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث والتي تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة–.

المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية بتقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

أنشئت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الفترة الاستعمارية وبالتحديد سنة 1947 تحت تسمية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة إختصارا بالحروف الرامزة EGA، والتي أسند إليها إحتكار إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز، وتضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع.

وموجب المرسوم الرئاسي رقم 02/195 المؤرخ في أول سنة 2002، المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة – سونلغاز– شركة مساهمة تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوزها الدولة رأسمالها.

وفي سنة 2009 أصبحت شركة ذات أسهم بقرار رسمي من طرف الدولة ، وأصبح إسمها شركة توزيع الكهرباء والغاز، كما أنشئت أربعة فروع تتضمن مهنة توزيع الكهرباء والغاز وهي:

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الجزائر SDA.
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط SDC.
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرق SDE.
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الغرب SDO.

كما تضاف لهذه الشركات كل من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباءSPE ، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباءGRTE، والشركة الجزائرية لتسير شبكة نقل الغازGRTG، لتكون قطب المهن القاعدية.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وسط –بسكرة–

تعد مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة تابعة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للوسط والتي يوجد مقر مديريتها العامة بالبليدة والتي تضم زيادة على مديرية بسكرة 12 مديرية أخرى من ولايات الوسط والجنوب هي: البليدة، المدية، تيزي وزو، البويرة، الجلفة، الأغواط، ورقلة، بسكرة، الوادي، غرداية، تمنراست، إيليزي.

وفيما يلي البطاقة الفنية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكرة ما يلي :

مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بسكرة

- **عدد البلديات:** 33 بلدية.
- **عدد الوكالات التجارية:** 07 وكالات وهي: (بسكرة1، بسكرة2، سيدي عقبة، لوطاية، أورلال ، طولقة، أولاد جلال).
- **عدد الزبائن الموصلون بالكهرباء:** 172812.
- **عدد الزبائن الموصلون بالغاز:** 92303.
- **مساحة التغطية بالكهرباء:** 7934 كلم.
- **مساحة التغطية بالغاز:** 2054 كلم.

المطلب الثالث: التنظيم العام لمؤسسة التوزيع الغاز والكهرباء للوسط –بسكرة–

أولا– الهيكل التنظيمي لمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–

تنقسم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة إلى عدة أقسام وينقسم كل قسم إلى عدة مصالح بهدف تنفيذ المهام المحددة، والتي تظهر في الهيكل التنظيمي الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(12): الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط –بسكرة–

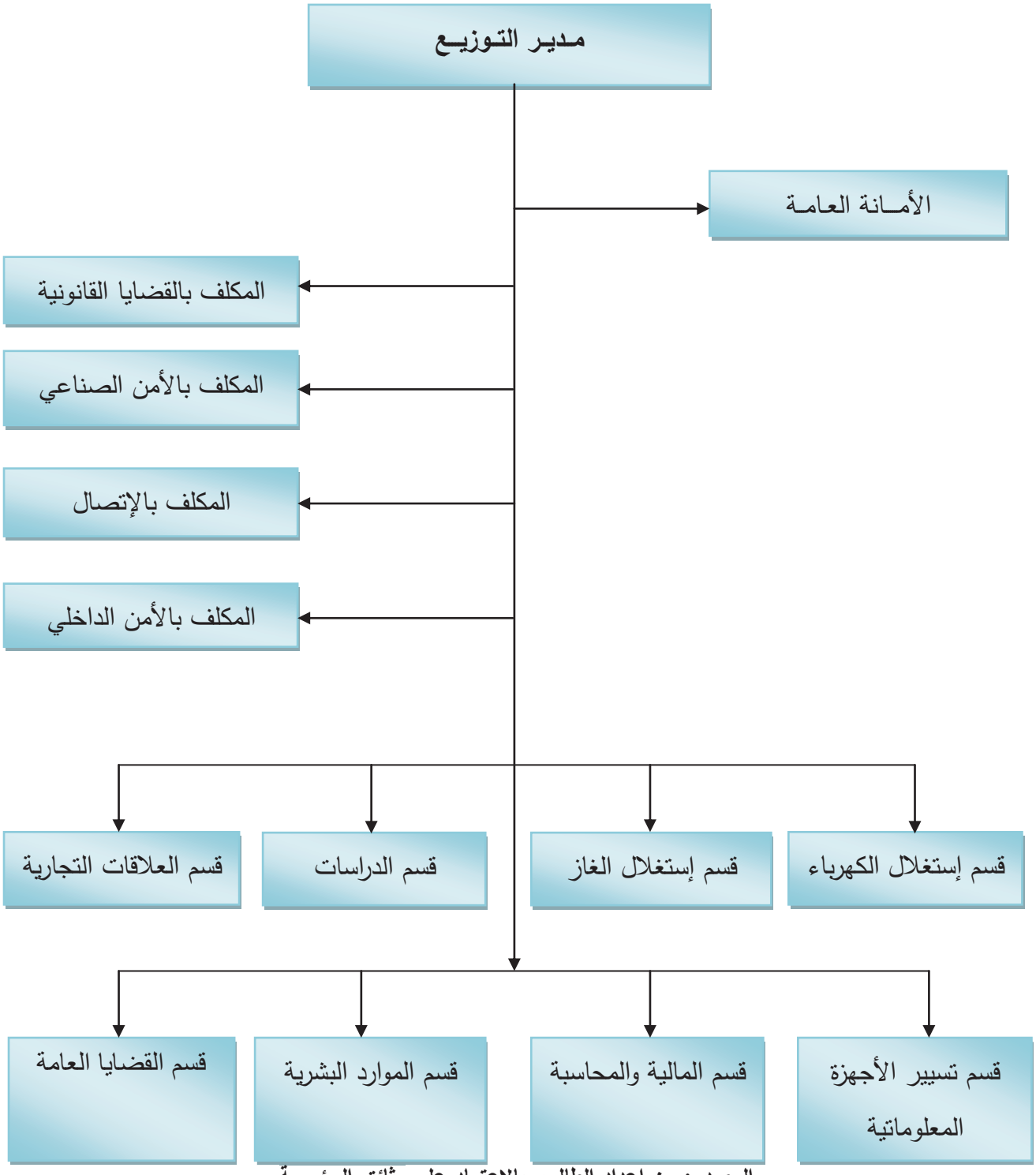

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتكون من:

1- **مدير التوزيع:** يمثل مدير التوزيع قمة الهرم في المؤسسة، وهو مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة ، وهو مكلف أيضا بالتحكم في أقسام المديرية والمواظبة وإتخاذ القرارات الخاصة، كما أن مهمته الرئيسة التسير العام للمؤسسة.

2- **الأمانة العامة:** وهي بمثابة همزة وصل بين المدير وكل أقسام المؤسسة، و دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح المؤسسة.

3- **المكلف بالقضايا القانونية:** يتمثل دور هذا المكلف في متابعة قرارات المحكمة ومتابعة القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات المؤسسة أو رفع دعوى على المديرية من طرف الزبائن و يساعد أيضا كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني.

4- **المكلف بالأمن الصناعي:** يقوم بإعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسسية وتحضير لاجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية، كما أنه يقوم على إعداد الاحصائيات حول حوادث الكهرباء والغاز مع المصالح التقنية.

5- **المكلف بالأمن الداخلي:** يقوم بمساعدة المدير في تنسيق القرارات والإجراءات المناسبة للأمن الداخلي والسهر على مطابقة مخططات الأمن الداخلي لكل البنية التحتية للمديرية والتحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية ومراقبة أعوان الأمن الداخلي.

6- **قسم إستغلال الكهرباء:** يقوم هذا القسم بتسير شبكة الخطوط الرئيسية وكل مايتعلق بشبكة الكهرباء.

7- **قسم إستغلال الغاز:** وهو القسم المخصص للقيام بكل الأشغال والإستمارات الخاصة بالغاز فقط، كما تعمل على صيانة صمامات الغاز و قياس التوترات للقنوات الفولاذية.

8- **قسم الدراسات والأشغال:** وهو القسم المخصص بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات وإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء .

9- **قسم العلاقات التجارية:** وهو القسم المكلف بتسيير شؤون الزبائن وتوصيلهم بالكهرباء والغاز وفق طلبات الزبائن والمؤسسات الأخرى، كما أنه مسؤول عن متابعة سبعة وكالات تجارية تابعة للمديرية .

10- **قسم الأجهزة المعلوماتية:** يقوم هذا القسم بتسيير الشبكة المعلوماتية وإنشاء بنك المعلومات وحفظ جميع البيانات المتعلقة بالزبائن وصيانة أنظمة الإعلام الألي.

11- قسم المالية والمحاسبة: يعتبر هذا لقسم من أهم أقسام المديرية و تتمثل مهامه في التسيير المالي للمؤسسة والسهر على تسديد ديونها مقابل تحقيق أرباح لها، بالإضافة إلى متابعة المداخيل الشهرية للبنك وحساب البريد، ومراقبة كل عمليات الجرد الفصلية والسنوية وتحضير الميزانية، ومراقبة أجور العمال، مراقبة كل العمليات التي تجري في دفتر اليومية والميزانية، يضم مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير، مصلحة المالية، مصلحة الاستغلال.

12- قسم الموارد البشرية: يمتلك قسم الموارد البشرية أهمية كبيرة، حيث يعمل على تلبية متطلبات المؤسسة من الأفراد المؤهلة، كما أن هذا القسم يقوم بتسيير مستخدمي المراكز وذلك بتدبير إجراءات الأجور وتطوير وتنمية الحياة المهنية للعمال من خلال التكوين، كما يهتم بمتابعة المسار المهني للمستخدمين ومعالجة الرواتب وتحرير الشهادات العمل .

13- قسم القضايا العامة: يقوم هذا القسم بمراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات والسهر على تسيير الممتلكات المتنقلة كما يعمل أيضا على تسيير الوسائل المادية وتنظيم حضيرة السيارات كالتأمين، المتابعة، الوقود.....إلخ.

ثانيا- قسم المالية والمحاسبة محل الدراسة

يتكون قسم المالية والمحاسبة من عدة موظفين مودعين على عدة مصالح المكلفة بتحقيق الأهداف والبرامج المسيطرة مسبقا، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في المؤسسة لكونها تعمل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات للسنة المقبلة بإجراء مختلف الميزانيات، كما يقوم بالمهام التالية:

- المشاركة في وضع خطة عمل للمؤسسة.
- إدارة الأنشطة المالية والإدارة للمؤسسة.
- إجراءات عملية التسوية للأصول والخصوم والعوائد المتوقعة.
- ضمان سرية المعلومات والوثائق ذات الصلة بالإدارة المالية.

يضم قسم المالية والمحاسبة المصالح الموضحة في الشكل التالي:

- إجراء عملية الفحص والموافقة على جميع الوثائق(التقارير، الميزانية.....) للمديرية وفقا للإجراءات القائمة.

ب - مصلحة الميزانية ومراقبة التسير: ويتلخص دور هذه المصلحة في إعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الإستثمار كل شهر تنفيد العمليات المحاسبية للمخطط العام وتحليل مختلف مراكز المنطقة وتسيير خزينة المنطقة (المديرية أو العملية المتعلقة)، ويوجد فيها مكلف بالدراسة.

جـ- مصلحة المالية: تقوم هذه المصلحة بدفع الضرائب وفواتير العملاء كما تقوم أيضا بمتابعة حركة الأموال بين المؤسسة والمقر الرئيسي عن طريق البنك أو البريد.

د- مصلحة الاستغلال: تقوم مصلحة الإستغلال بتنسيق ومتابعة الأعمال والوظائف المؤدة من طرف المصلحة وإنشاء جدول الأجور والمساهمة في الأعمال المحاسبية في أخر سنة.

2- الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:

الشكل رقم(13): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة

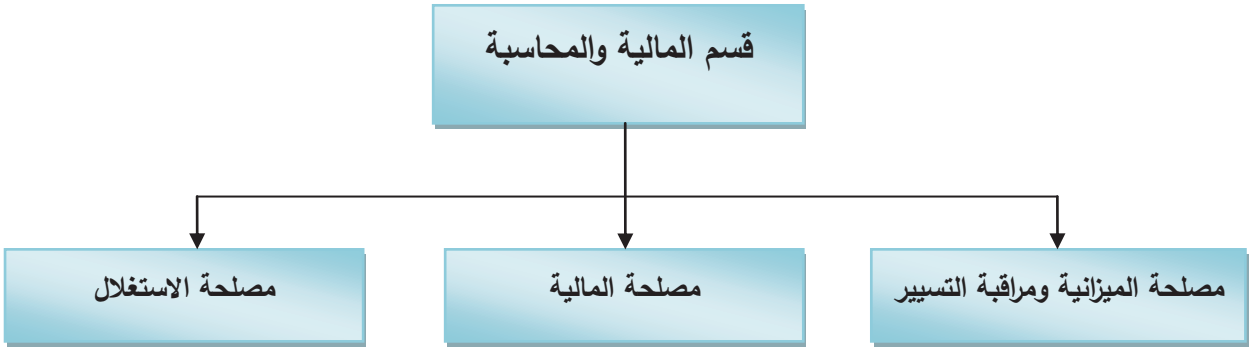

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

المطلب الرابع: وظائف وأهداف المؤسسة

أولا- وظائف المؤسسة

تقوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز وسط. بسكرة بمجموعة من الوظائف نذكر منها:

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار إحترام شروط الحماية والأمن وبأقل التكاليف.

- توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهامها.

- تركيب وتصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج، ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.

- تساهم في تطبيق السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة لزبائن.

- ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية والعتاد اللازم للعمل.

- ضمان تمثيل سونلغاز على مستوى المحلي أحسن تمثيل.

– التحديد والتعريف بالكيفيات والامكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية والغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب.

ثانيا– أهداف المؤسسة:

تسعى مديرية توزيع الكهرباء والغاز وسط. بسكرة من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كمايلي:

– توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها.

– إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج، وتسويقه.

– تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية وترقيتها وتنميتها..

– ضمان نوعية وإستمرارية الخدمة.

– إستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغز.

– تطوير شبكات الكهرباء والغاز التي تمكن من تزويد زبائن جدد.

– ضمان أمن وفعالية هذه الشبكات.

– ضمان التوازن بين الطلب والعرض في مجال الطاقة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط – بسكرة–

من أجل دراسة دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2015–2017.

المطلب الأول : عرض جدول الميزانية للمؤسسة

إن الميزانية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها الربحي وتقييم أدائها.

أولا- جانب الأصول للميزانية المحاسبية للمؤسسة 2015-2017:

يظهر جانب الأصول من ميزانية المؤسسة للفترة المدروسة 2015-2017 **(أنظر إلى الملحق رقم 1 و2)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الأصول لفترة 2015-2017

الوحدة: دج

الأصول	2015	2016	2017
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي	-	-	-
تثبيتات عينية	-	-	-
تثبيتات معنوية	14230359.24	14230359.24	14230359.24
أرضي	5219224.95	4991132.77	4763040.58
تجهيزات	139424263.77	134861221.12	242554746.17
مباني	12421154523.05	15470631096.47	18142465092.57
منشآت تقنية، معدات وأدوات	1960721629.69	3402370328.83	4870541843.75
التثبيتات الجاري انجازها	7388184988.80	6290228321.73	3366496926.33
سندات أخرى مثبتة	1433302.65	1433302.65	1433302.65
مجموع الأصول غير الجارية	**21930368292.15**	**25318745762.81**	**26642485311.29**
أصول جارية			
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ	784140	790047.63	804800
الزبائن	1559794583.58	3010591486.24	4024334179.46
المدينون الآخرون	1220720988.39	1555608373.72	3286567831.02
الضرائب وما شابهها	211756594.09	162590362.24	90236596.47
الخزينة	881122358.91	532538155.24	361972671.30
مجموع الأصول الجارية	**3874178664.97**	**5262118425.07**	**7763916078.25**
المجموع العام للأصول	**25804546957.12**	**30580864187.88**	**34406401389.54**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول في مخطط الأعمدة التالي:

الشكل رقم(14): مخطط بالأعمدة لجانب الأصول لميزانية المؤسسة للفترة 2015-2017

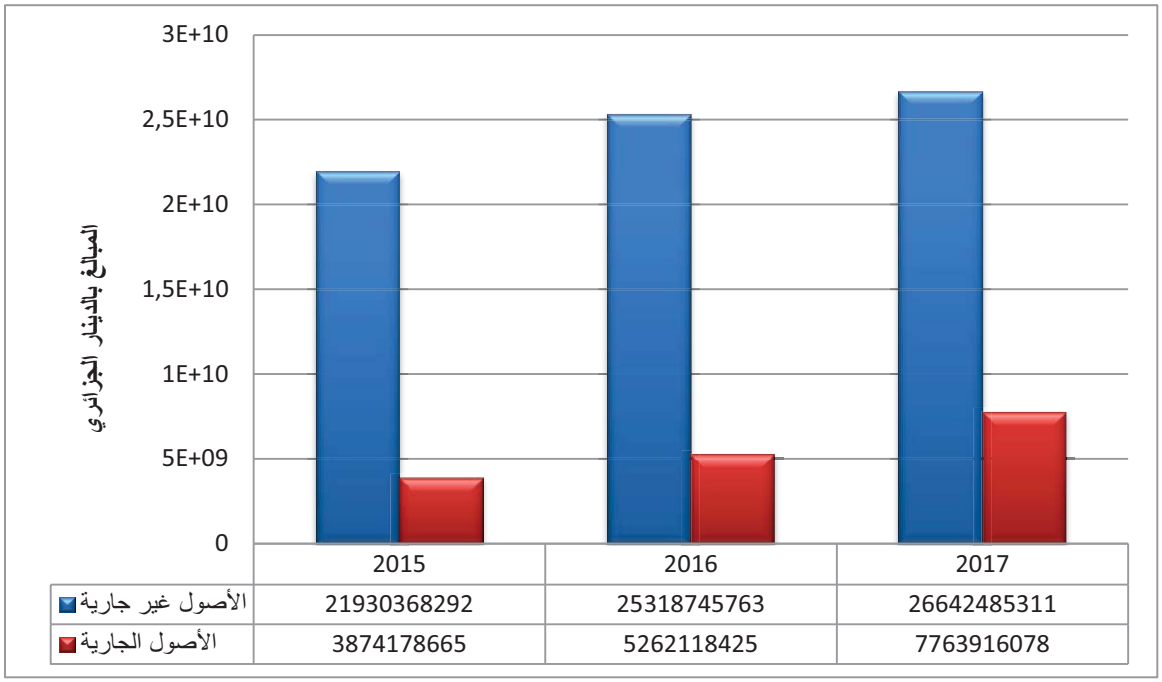

	2015	2016	2017
الأصول غير جارية	21930368292	25318745763	26642485311
الأصول الجارية	3874178665	5262118425	7763916078

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل ما يلي:

- **الأصول غير الجارية:** نلاحظ أن الأصول غير الجارية للمؤسسة في إرتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، فمن 21930368292.15 دج سنة 2015 إلى 25318745762.81 دج سنة 2016 إلى 26642485311.29 دج سنة 2017، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير جارية سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 3388377470.66 دج ، كما نلاحظ أيضا هناك زيادة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 1323739548.48 دج وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة المنشآت التقنية والمعدات، فمن مبلغ 1960721629.69 دج سنة 2015 إلى 3402370328.83 دج سنة 2016 إلى 4870541843.75 دج سنة2017.

- **الأصول الجارية:** نلاحظ أن الأصول الجارية للمؤسسة في إرتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، فمن 3874178664.97 دج سنة 2015 إلى 5262118425.07 دج سنة 2016 إلى 7763916078.25 دج سنة 2017، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الجارية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 1387939760.1دج، كما نلاحظ هناك زيادة في سنة2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 2501797653.18 دج وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة كل من المخزونات فمن مبلغ 784140دج سنة 2015 إلى

790047.63دج سنة 2016إلى 804800دج سنة 2017، والزبائن فمن 155979945 83.58دج سنة 2015 إلى 3010591486.24دج سنة 2016 إلى 4024334179.46دج سنة2017، والمدينون الأخرون فمن 1220720988.39دج سنة2015 إلى 1555608373.7دج سنة 2016 إلى 3286567831.02دج سنة 2017.

وبالتالي نلاحظ أن مجموع أصول الميزانية في إرتفاع أيضا نتيجة لإرتفاع الأصول الجارية وغير الجارية فمن 25804546957.12دج سنة 2015 إلى 30580864187.8دج سنة2016 إلى 34406401389.54دج سنة 2017.

ثانيا- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة 2015-2017

يظهر في جانب الأصول من ميزانية المؤسسة للفترة المدروسة 2015-2017 **(أنظر إلى الملحق 3و 4)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز جانب الخصوم لفترة 2015-2017

الوحدة: دج

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	-	-	-
رأس مال غير مستعان به	-	-	-
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)	-	-	-
فوارق إعادة التقييم	249575342.18	249575342.18	249575342.18
النتيجة الصافية	-	-	-
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	37973585.49	140494862.94	-
حساب الارتباط	16768725884.65	19615661681.45	23399142172.88
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	**17056274812.32**	**20005731886.57**	**23648717515.06**
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	122543245.26	24014954.03	25235198.90
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	5859684603.18	5943099431.23	6372971285.41
مجموع الخصوم غير الجارية	**5982227848.44**	**6184114385.26**	**6625276484.31**

الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	2437737066.04	3406225182.05	2297680444.82
ضرائب	36557005.40	70649826.09	78046491.69
ديون أخرى	291750224.92	914142907.91	1756680453.66
خزينة سلبية	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	**2766044296.36**	**4391017916.05**	**4132407390.17**
مجموع عام للخصوم	**25804546957.12**	**30580864187.88**	**34406401389.54**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

للتوضيح أكثر تم ترجمة المعطيات الموضحة في الجدول إلى مخطط بالأعمدة التالي:

الشكل رقم(15): مخطط الأعمدة لجانب الخصوم لميزانية المؤسسة للفترة2015-2017

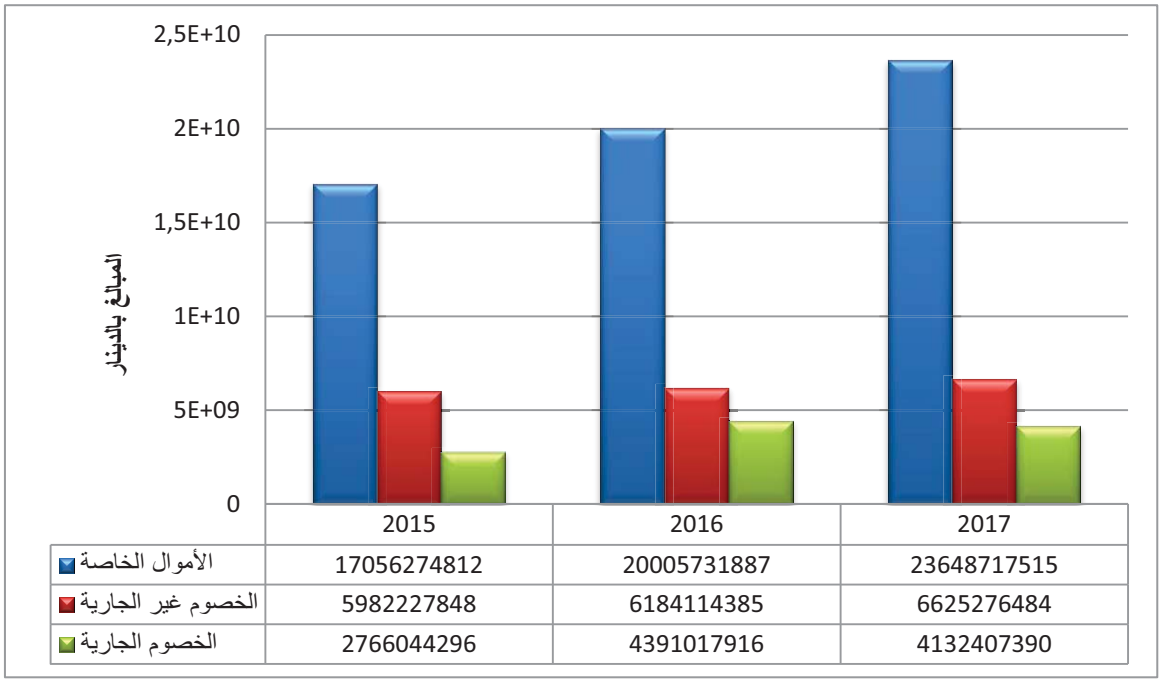

	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	17056274812	20005731887	23648717515
الخصوم غير الجارية	5982227848	6184114385	6625276484
الخصوم الجارية	2766044296	4391017916	4132407390

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من الجدول والشكل ما يلي:

- **رؤوس الأموال الخاصة:** نلاحظ أن رؤوس الأموال الخاصة في إرتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة فمن 17056274812.32دج سنة2015إلى20005731886.57دج سنة2016إلى 236487717515.06دج سنة 2017، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في رؤوس الأموال الخاصة سنة 2016مقارنة بسنة 2015 زادت بقيمة 2949457074.25 دج، وفي سنة 2017مقارنة بسنة 2016 زادت بقيمة 3642985628.49 دج، وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة في حساب الارتباط فمن مبلغ 16768725884.65دج سنة 2015 إلى 19615661681.45دج سنة 2016 إلى 23399142172.88دج سنة2017.

- **الخصوم غير جارية:** نلاحظ أن الخصوم غير الجارية في إرتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، فمن 5982227848.44 دج سنة 2015 إلى 6184114385.26 دج سنة 2016 إلى 6625276484.31دج سنة 2017 ، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الخصوم غير الجارية سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 201886536.26 دج، كما نلاحظ هناك زيادة أيضا في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 441162099.1 دج، وهذا يبين لنا أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

- **الخصوم الجارية:** نلاحظ أن الخصوم الجارية خلال الفترة المدروسة إرتفعت فمن 2766044296.36 دج سنة 2015 إلى 4391017916.05 دج سنة 2016 ثم إنخفضت إلى 4132407390.17 دج سنة 2017، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الخصوم الجارية سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 1624973619.69 دج، كما نلاحظ هناك إنخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 258610525.29 دج، وسبب ذلك إنخفاض الخصوم الجارية هو أن الخزينة الخصوم تساوي الصفر.

وبالتالي نلاحظ أن مجموع خصوم الميزانية في إرتفاع أيضا نتيجة لإرتفاع في رؤوس الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية، فمن 2584546957.12دج سنة 2015 إلى 30580864187.88 دج سنة 2016 إلى 3406401389.54 دج سنة 2017.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة ومختلف الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة مالية، وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع الغاز والكهرباء للفترة 2015-2017، علما أن المؤسسة تطبق جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (**أنظر إلى الملحق رقم5و6**).

الجدول رقم(3): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة 2015-2017

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017
رقم الأعمال	7091567797.58	9162902963.47	106231414589.65
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و	-	-	-
المنتجات قيد الصنع	-	-	-
الانتاج المثبت	-	-	
اعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية	1670191494.42	2747465479.18	3406631143.08
المشتريات المستهلكة	-60286445.33	-51691012.44	-61139175.98
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-376910555.42	-752770709.01	-574125960.35

2- استهلاك السنة المالية	**-1987788733.37**	**-2809376752.66**	**-2051836594.01**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**-317597238.95**	**-61911273.48**	**1354794549.07**
أعباء المستخدمين	-893163947.30	-967609195.61	-1017325678.74
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	-128891856.70	-167215346.74	-195568372.89
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**-1339653042.95**	**-1196735815.83**	**141900497.62**
المنتجات العملياتية الأخرى	228732165.42	357925832.58	284985878.74
الأعباء العملياتية الاخرى	-97500	-135000	-608797.10
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	-839404535.74	1050205709.20	1389924455.78
استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	97752198.65	66328044.2	167245421.14
5- النتيجة العملياتية	**-2041397388.21**	**-1977142740.89**	**944374176.43**
المنتوجات المالية	-	15063546.17	-
الأعباء المالية	-3561475.84	-556113.33	- 4038746.54
الفوائد المستلمة لمصاريف المالية	-39127357.07	11803013.76	-4005739.47
6- النتيجة المالية	**-42688832.91**	**2704419.08**	**-8044486.01**
(5+6) 7- النيجةالعادية قبل الضرائب	**-2084086221.12**	**-1974438321.81**	**-952418662.44**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات الانشطة العادية	7418052161.65	9602220386.42	11075345889.53
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-9502135382.77	-11576658708.23	-12027764551.97
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-2084086221.12**	**-1974438321.81**	**-952418662.44**
العناصر الغير العادية - المنتوجات	708830	-	-
العناصر الغير العادية - الأعباء	-3778580	-	-
9- النتيجة غير العادية	**-191796423.58**	**-154320092.72**	**-147972721.05**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**-2087155971.12**	**-1974438321.81**	**-952418662.44**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ:

- **رقم الأعمال:** إن رقم الأعمال المحقق خلال فترة الدراسة أنه في تزايد مستمر، من 7091567797.58 دج سنة 2015 إلى 9162902963.47 دج سنة 2016 إلى 106231414589دج سنة 2017، أي زيادة بقيمة 2071335165.89 دج سنة 2016 مقارنة بسنة ، كما نلاحظ هناك زيادة أيضا في سنة 2017 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 3531546792.07 دج، ويعود ذلك التزايد إلى إرتفاع الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.

- **القيمة المضافة للإستغلال:** تعرف القيمة المضافة للاستغلال القيمة التي تقدمها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر الفرق بين إنتاج السنة المالية وإستهلاكها.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال في تزايد خلال فترة الدراسة، من 317597238.95-دج سنة 2015 إلى 61911273.48- دج سنة 2016 إلى 1354794549.07 دج سنة2017، أي زيادة بقيمة 255685965.47- دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كما نلاحظ أن هناك زيادة أيضا بقيمة 1416705822.55 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ويعود سبب هذا التزايد إلى ارتفاع في قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى في سنة 2016 ثم أنخفضت في سنة 2017.

- **الفائض الإجمالي عن الاستغلال:** ويعبر لنا الفائض الإجمالي عن الاستغلال على الثروة المالية التي حققتها المؤسسة عن طريق النشاط الأساسي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد في إجمالي الفائض عن الاستغلال خلال فترة الدراسة، من 1339653042.95- دج سنة 2015 إلى 1196735815.83- دج سنة 2016 إلى 141900497.62 دج سنة 2017، أي زيادة بقيمة 142917227.12دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كما نلاحظ أن هناك زيادة أيضا بقيمة 13386313.45دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

- **النتيجة الاستغلال:** تعبر نتيجة الاستغلال عن الناتج المحقق خلال دورة الاستغلال، ومنه نلاحظ من الجدول أن نتيجة الاستغلال في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، من 2041397388.21- دج سنة2015 إلى 1977142740.89-دج سنة 2016 إلى 944374176.43 دج سنة 2017، أي زيادة بقيمة 64254647.32 دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كما نلاحظ أن هناك زيادة أيضا بقيمة 2921516917.32 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وسبب هذا الارتفاع راجع إلى إرتفاع في كل من فائض إجمالي للاستغلال والأعباء العملياتية الأخرى والمخصصات للإهتلاكات والمؤونات .

- **النتيجة الصافية لسنة المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد مستمر في نتيجة السنة المالية الصافية خلال فترة الدراسة، من 2084086221.12- دج سنة 2015 إلى 1974438321.81- دج سنة 2016 إلى 952418662.44- دج سنة 2017، أي زيادة بقيمة 112717649.31دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كما نلاحظ أن هناك زيادة أيضا بقيمة 1022019659.37 دج، والسبب في هذا التزايد راجع إلى إرتفاع المستمر في نتيجة الإستغلال .

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة

يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية وهو مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج ، إذ يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالتحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية، وعموما يعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة وغير المباشر، أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فتعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة (**أنظر إلى الملحق رقم 7 و8)** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة للفترة 2015-2017

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال	6927513715.34	8056321455.28	9998323023.79
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	26302550.91	111225811.49	933770438.72
التحصيلات الأخرى	433742412.46	810131940.05	819464780.10
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	229648545.14	211632997.24	1158649631.83
المدفوعات الأخرى	929526.48	1156386.09	1553904.85
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة	23661253.09	54181046.30	84548560.58
الضرائب الأخرى المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)	**6265834529.08**	**7090444897.09**	**8867876585.15**
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلال(أ)	**6265834529.08**	**7090444897.09**	**8867876585.15**
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	3592726550.15	3981220731.09	3397212294.70
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	-	-	-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-	-	-
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	-	-	-
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	-	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	**3592726550.15**	**-3981220731.09**	**3397212294.70** -

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم	–	–	–
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	7199406.66	37908955.59	11471362.57
التحصيلات المتاتية من القروض	–	–	–
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة	4838753736.01	5973451987.92	5073979928.20
التحصيلات بين الوحدات	7104138774.84	9469496868.87	10725771245.20
المدفوعات بين الوحدات			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	**2258185632.17** –	**-3458135925.36**	**5640319954.43** –
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	–	–	–
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	414922346.76	-348911759.36	-169655663.98
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	466705666.19	881628012.95	532716253.59
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	881628012.95	532716253.59	363060589.61
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**414922346.76**	**-3458135925.36**	**-169655663.98**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**2087155971.12** –	**-1974438321.81**	**-952418662.44**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- **التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:** في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة فمن 6265834529.08 دج سنة 2015 إلى 7090444897.09دج سنة 2016 إلى 8867876585.15 دج سنة 2017، أي بزيادة بقيمة 8824610368.01دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ، ويزيد بقيمة 1777431688.06 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ويرجع سبب هذا التزايد والارتفاع إلى التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.

- **التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:** في إنخفاض خلال فترة الدراسة ، من 3592726550.15 دج سنة 2015 إلى -3981220731.09 سنة 2016، ثم إرتفعت بـ 3397212294.70 دج سنة 2017، أي إنخفضت بقيمة -388494180.94 دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ولكن إزدادت بقيمة 584008436.39 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ويرجع سبب هذا الانخفاض هو إرتفاع في قيمة المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية ومعنوية في سنة 2016 و إرتفاعها في سنة 2017.

- **النقدية المتأتية من أنشطة التمويل:** هناك إنخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، من -2258185632.17دج سنة 2015 إلى-3458135925.36 دج سنة 2016 إلى

-5640319954.43 دج سنة 2017، أي إنخفاض بقيمة 1199950293.19- دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2016، وتنخفض بقيمة -2182184029.07 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وسبب هذا الانخفاض هو إرتفاع في التحصيلات المدفوعات بين الوحدات.

المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول: إستخدام تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا- التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

قبل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية لابد من إعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة (2015،2016،2017)، حيث انطلاقا من الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2015- 2016

الوحدة: دج

الأصول	2015	2016	2017
الأصول غير المتداولة	21930368292.15	25318745762.81	26642485311.29
الأصول المتداولة	3874178664.97	5262118428.07	7763916078.25
قيم الاستغلال	784140	790047.63	804800
قيم القابلة للتحقيق	2992272166.06	3173181848.48	4024334179.46
قيم جاهزة	881122358.91	532538155.24	361972671.30
مجموع الأصول	25804546957.12	30580864187.88	34406401389.54

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- **الأصول غير المتداولة:** إرتفعت من 21930368292.15 دج إلى 25318745762.81 دج إلى 26642485311.29 دج خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي.

- الأصول المتداولة: أيضا إرتفعت من 3874178664.97 دج إلى 5262118428.07 دج إلى 7763916078.25 دج خلال السنوات 2015، 2016، 2017، على التوالي، ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة كل من قيم الاستغلال فمن 784140 دج سنة 2015 إلى 790047.63 دج سنة 2016 إلى 804800 سنة 2017، وكذلك إرتفاع القيم القابلة لتحقيق من 2992272166.06 دج سنة 2015 إلى 3173181848.48

دج سنة2016 إلى 4024334179.46 دج سنة 2017، وهذا رغم إنخفاض قيمة القيم الجاهزة خلال فترة الدراسة من 881122358.91 دج إلى 532538155.48 دج إلى 361972671.30 دج سنة 2015، 2016، 2017 على التوالي.

الجدول رقم(6): الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2015-2017

الوحدة: دج

الخصوم	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة(1)	17056274812.32	20005731886.57	23648717515.06
ديون طويلة الأجل(2)	5982227848.44	6184114385.26	6625276484.31
الأموال الدائمة (1+2)	23038502660.76	26189846271.83	30273993999.73
ديون قصيرة الأجل	2766044296.36	4391017916.05	4132407390.17
مجموع الخصوم	25804546957.12	30580864187.88	34406401389.54

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

1- أنواع رأس المال العامل: ظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): حساب رأس المال العامل للفترة 2015-2017

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة (1)	23038502660.76	26189846271.83	30273993999.73
الأصول الثابتة (2)	21930368292.15	25318745762.18	26642485311.29
رأس المال العامل(1-2)	**1108134368.61**	**871100509.02**	**3631508688.44**
الأصول المتداولة	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
رأس المال العامل الإجمالي	**3874178664.97**	**5262118425.07**	**7763916078.25**
الأموال الخاصة (1)	17056274812.32	20005731886.57	23648717515.06
الأصول الثابتة (2)	21930368292.15	25318745762.81	26642485311.29
رأس المال العامل الخاص(1-2)	**(4874093479.83)**	**(5313013876.24)**	**(2993767796.23)**

رأس المال العامل الإجمالي(1)	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
رأس المال العامل الخاص(2)	(4874093479.83)	(5313013876.24)	(2993767796.23)
رأس المال العامل الأجنبي(1-2)	**8748272144.80**	**10575132301.31**	**10757683874.48**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر نورد التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل في الشكل التالي:

الشكل رقم(16): تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة2015-2017

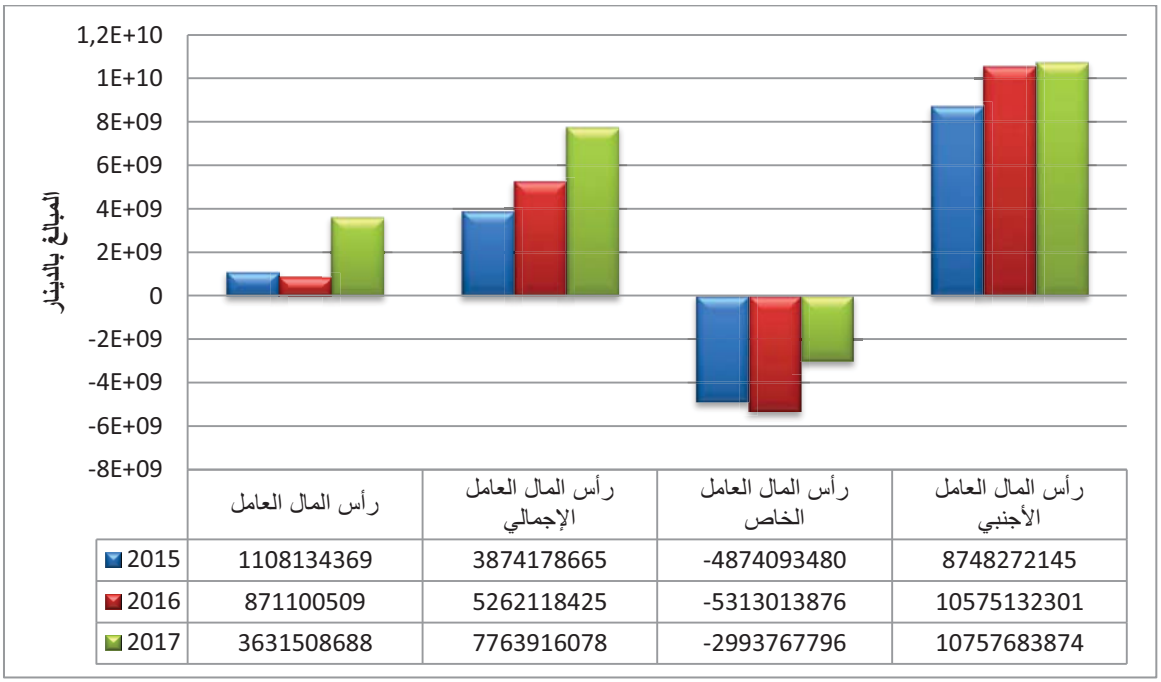

	رأس المال العامل	رأس المال العامل الإجمالي	رأس المال العامل الخاص	رأس المال العامل الأجنبي
2015	1108134369	3874178665	-4874093480	8748272145
2016	871100509	5262118425	-5313013876	10575132301
2017	3631508688	7763916078	-2993767796	10757683874

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة لرأس المال العامل:** رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان 1108134368.61دج ثم انخفض في سنة2016 بمبلغ 871100509.02 دج ثم إرتفع في سنة 2017 لقيمة قدرها 3631508688.44 دج، وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها الثابتة إنطلاقا من الأموال الخاصة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** هناك إرتفاع في رأس المال العامل الإجمالي خلال فترة الدراسة، فمن 3874178664.97 دج سنة 2015 إلى 5262118425.07 دج سنة 2016 إلى 7763916078.25دج وهذا ناتج عن إرتفاع قيم الإستغلال وقيم القابلة للتحقيق.

- **بالنسبة لرأس المال الخاص:** إن قيمة رأس المال الخاص سالبة خلال فترة الدراسة، فمن -4874093479.83 دج سنة 2015 إلى -5313013876.24 دج سنة 2016 إلى -2993767796.23 دج سنة 2017، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة بالتالي الاعتماد على الموارد الخارجية.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** إن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، فمن 8748272144.80 دج سنة 2015 إلى 10575132301.31دج سنة2016إلى 10757683874.48دج سنة 2017، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على الديون الطويلة وقصيرة الأجل بشكل كبير.

2- إحتياجات رأس المال العامل:

يظهر حساب إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(8): إحتياجات رأس المال العامل للفترة2015-2017

البيان / السنوات	2015	2016	2017
الأصول المتداولة(1)	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
قيم الجاهزة(2)	881122358.91	532538155.24	361972671.30
الديون قصيرة الأجل(3)	2766044296.36	4391017916.05	4132407390.17
السلفيات البنكية(4)	-	-	-
إحتياج رأس المال العامل (1-2)-(3-4)	**227012009.70**	**338562353.78**	**3269536016.78**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر نورد التمثيل البياني لإحتياجات رأس المال العامل في الشكل التالي:

الشكل(17): تغير إحتياجات رأس المال العامل للفترة2015-2017

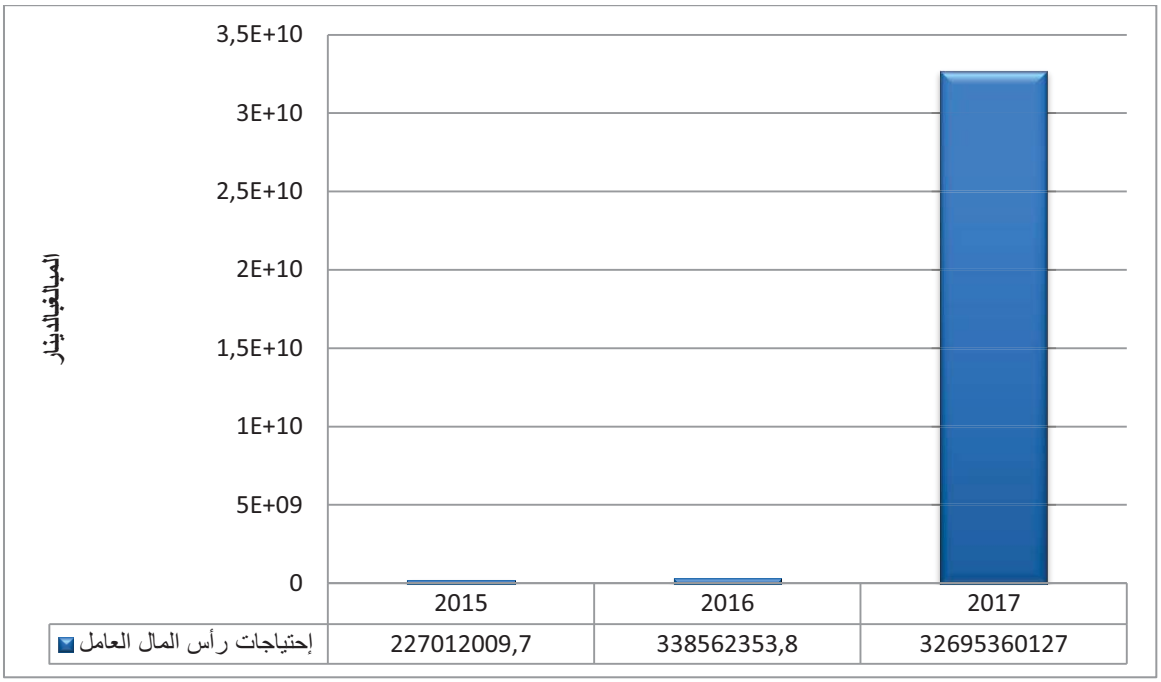

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن المؤسسة حققت إحتياج رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، حيث إرتفعت بقيمة 111550344.08 دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ، كما زادات إرتفعت بقيمة 2930973663 دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، يعني أن إحتياجات المؤسسة أكبر من الموارد التمويلية، وهذا راجع إلى الارتفاع في الأصول المتداولة وقيم الجاهزة.

1- الخزينة:

تمثل الخزينة في رأس المال العامل مطروحا منه إحتياج رأس المال العامل، ويظهر حسابها بالنسبة للمؤسسة خلال الفترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): الخزينة للفترة2015-2017

الوحدة: دج

البيان /السنوات	2015	2016	2017
رأس المال العامل (1)	1108134368.61	871100509.02	3631508688.44
إحتياج رأس المال (2)	227012009.7	338562353.78	3269536016.78
الخزينة (1-2)	**881122358.91**	**532538155.24**	**36197267.66**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر نورد التمثيل البياني للخزينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(18): تغير الخزينة للفترة 2015-2017

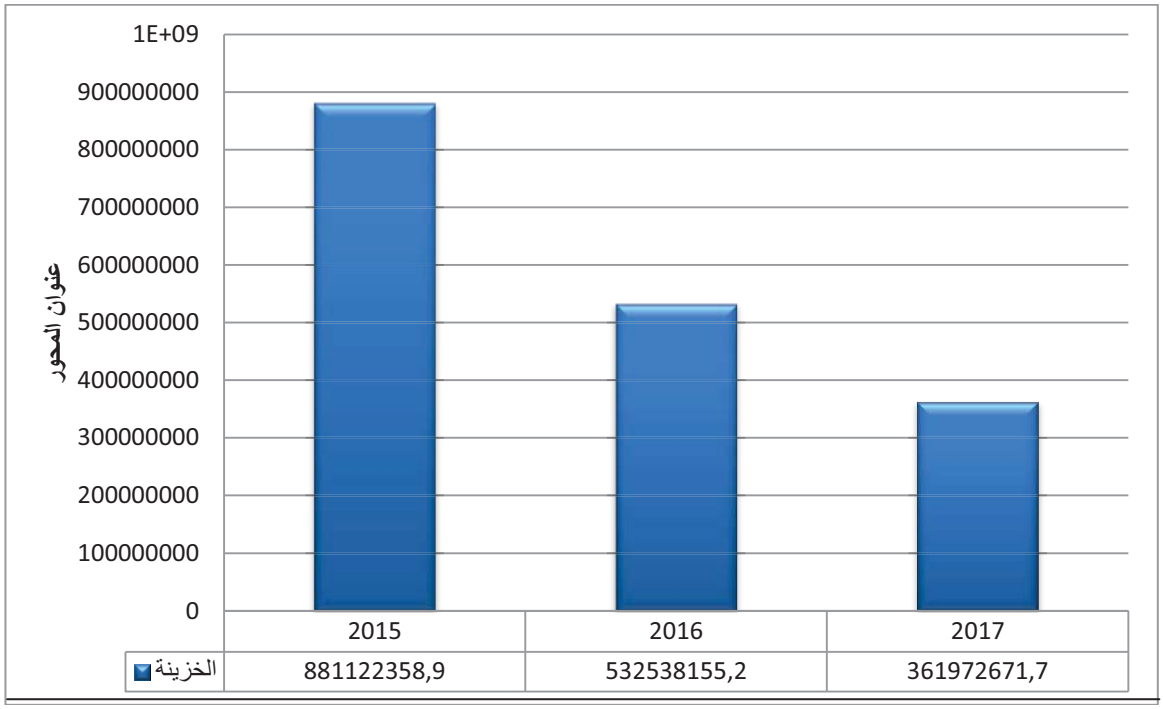

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن خزينة المؤسسة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بالمؤسسة، بمعنى أخر أن هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول إحتياج رأس المال الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو إستثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها

ثانيا- إستخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

1- نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة وتظهر نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(10): نسب السيولة لفترة 2015-2017

النسب/ السنوات	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل	3874178664.97 ÷ 2766044296.36 = 1.40	5262118428.07 ÷ 4391017916.05 = 1.20	7763916078.25÷ 4132407390.17 =1.88

نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة- المخزونات)÷ الديون قصيرة الأجل	(3874178664.97-) ÷(784140 2766044296.36 1.40=	(5262118428.07-) ÷(790047.63 =4391017916.05 1.19	(7763916078.25-) ÷(804800 =4132407390.17 1.87
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	÷8811223585.91 =2766044296.36 0.31	÷532538155.24 =4391017916.05 0.12	÷36192671.30 =4132407390.17 0.08

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **السيولة العامة:** نلاحظ أن السيولة تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، حيث إنخفضت نسبة السيولة العامة في سنة2016 بنسبة 0.2 عن سنة 2015، فمن 1.40 إلى 1.20، ولكن إزدادت في سنة 2017 بنسبة 0.68 عن سنة 2016، فمن 1.20إلى 1.88، مما يعني وجود فائض في الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

- **السيولة المختصرة:** نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 1.19و1.87 خلال فترة الدراسة وهي نسبة أكثر من الواحد أي مرتفعة، ويعود هذا الإرتفاع في قيمة هذه النسب خلال فترة الدراسة إلى إرتفاع قيمة مدينون الأخرون.

- **السيولة الجاهزة:** نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة في سنة 2015 تقدر بـ 0.31، وتشير هذه النسبة إلى الاحتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة إلتزاماتها المستحقة، أما سنة 2016 و2017 حققت نسب ضعيفة على التوالي0.12 و0.08،أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس سنة2015.

2- نسب التمويل

تقيس درجة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، وتظهر نسب تمويل المؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): نسب التمويل لفترة2015-2017

النسب/ السنوات	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة÷ الأصول غير المتداولة	23038502660.76÷ 21930368292.15 =1.05	26189846271.8÷ 25318745762.81 =1.03	30273993999.7÷ 26642485311.29 =1.14
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة÷ الأصول غير المتداولة	17056274812.32÷ 21930368292.15 =0.78	20005731886.57 25318745762.81 =0.79	23648717515.06÷ 26642485311.29 =0.89
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون÷ مجموع الأصول	(5982227848.44+ 2766044296.36)÷ 25804546957.12 =0.34	(6184114385.26+ 4391017916.05)÷ 30580864187.88 =0.35	(6625276484.31+ 4132407390.17)÷ 34406401389.54 =0.31
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة÷ مجموع الديون	17056274812.32÷ (5982227848.44+ 2766044296.36) =1.95	20005731886.57 ÷(6184114385.26+ 4391017916.05) =1.89	23648717515.06÷(6625276484.31+ 4132407390.17) =2.19

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال حساب هذه النسبة ، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال فترة الدراسة، ورغم تسجيل إنخفاض في سنة 2016 بنسبة قدرها 0.02 بالنسبة عن سنة 2015 ، إلا أن هذه النسبة دائما جيدة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهي نسبة جيدة، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

- **نسبة قابلية السداد:** نلاحظ أن النسبة أقل من 0.5 خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها الطويلة وقصيرة الأجل.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن النسبة خلال فترة الدراسة جيدة، هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد إلتزاماتها.

3- نسب النشاط

الجدول رقم(12): نسب النشاط لفترة 2015-2017

النسب/السنوات	العلاقة	2015	2016	2017
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات الصافية÷ الأصول الثابتة	7091567797.58÷ 21930368292.15 =0.32	9162902963.47÷ 25318745762.18 =0.36	10623114589.65÷ 26642485311.29 =0.40
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية÷ الأصول المتداولة	7091567797.58÷ 3874178664.97 =1.83	9162902963.47÷ 5262118428.07 =1.74	10623114589.65÷ 7763916078.25 =1.36
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية÷ مجموع الأصول	7091567797.58÷ 25804546957.12 =0.27	9162902963.47÷ 30580864187.88 =0.29	10623114589.65÷ 34406401389.54 =0.30

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابة على خلق المبيعات خلال فترة الدراسة، فالنسبة لسنة2015 يقدر المعدل بـ 0.32، هذا يدل على أن كل دينار مستمر من الأصول الثابتة يولد 0.32 دينار من المبيعات، حيث إرتفع معدل دوران الأصول الثابتة في سنتي 2016، 2017 ليصبح 0.40،0.36 على التوالي، وهذا ناتج عن زيادة المبيعات وإنخفاض الأصول الثابتة.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة يتراوح بين 1.36 و1.83، وهو معدل منخفض ،هذا يعني أن هناك إرتفاع في الأصول المتداولة.

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** نلاحظ الدراسة أن معدل دوران إجمالي الأصول سنة 2015 يقدر بـ 0.27 يعني أن كل دينار مستمر في المؤسسة يولد 0.27 دينار من المبيعات، أما بالنسبة لسنتي 2016 و2017 هو في إرتفاع حيث كل دينار مستمر يولد 0.29 و0.30 من المبيعات على التوالي، هذا يدل على إرتفاع كفاءة إدارة المؤسسة لإدارة أصولها.

4- نسب الرفع المالي

تقيس هذه النسب مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها.

الجدول رقم (13): نسب الرفع المالي لفترة 2015-2017

النسب / السنوات	البيان	2015	2016	2017
نسبة الديون	مجموع الديون÷ إجمالي الأصول	(5982227848.44+ 2766044296.36)÷ 25804546957.12 =0.34	(6184114385.26+ 4391017916.05)÷ 30580864187.88 =0.35	(6625276484.31+ 4132407390.17)÷ 34406401389.54 =0.31
نسبة القروض إلى حقوق الملكية	إجمالي القروض÷ حقوق الملكية	(5982227848.44+ 2766044296.36)÷ 17056274812.32 =0.51	(6184114385.26+ 4391017916.05)÷ 20005731886.57 =0.53	(6625276484.31+ 4132407390.17)÷ 23648717515.06 =0.45
مضاعف حقوق الملكية	إجمالي الأصول÷ حقوق الملكية	25804546957.12 ÷ 17056274812.32 =1.51	30580864187.88 ÷20005731886.57 =1.53	34406401389.54 ÷ 23648717515.06 =1.45

من خلال الجدول نلاحظ:

- **نسبة الديون:** تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأن تحديد هامش الأمان للمقرضين، فهي تبين نسبة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، نلاحظ إرتفاع نسبة سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 من 0.34 إلى 0.35، ثم إنخفضت سنة 2017 مقارنة 2016 من 0.35 إلى 0.31، هذا ما يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها .

- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى إستقلالية المؤسسة ماليا ،مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض إليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها أكثر حرية في إتخاذ القرارات، ونلاحظ أن المؤسسة حققت نسب متقاربة سنة2015، 2016، 2017 ، بنسبة قدرها 0.51، 0.53، 0.45 على التوالي، نظرا لزيادة الديون والقروض المالية.

- **نسبة مضاعف حقوق الملكية:** نلاحظ أن المؤسسة إعتمدت على القروض من طرف الغير حيث كانت في سنة 2015 النسبة 1.51، ثم إرتفعت سنة 2016 بنسبة 1.53، أما في سنة 2017 أنخفضت لتصبح 1.45، وهذا مايفسر أن الجزء الأكبر من أصولها عبارة عن ديون.

المطلب الثاني: إستخدام تحليل جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا- إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم ربحية مبيعات المؤسسة:

تقيس ربحية المبيعات مدى نجاح المؤسسة في الوصول إلى هدف تحقيق الربح من كل دينار من مبيعاتها، وتظهر نسب ربحية المبيعات للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): نسب ربحية المبيعات لفترة 2015-2017

النسب/ السنوات	البيان	2015	2016	2017
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة÷ المبيعات	(317597238.95)÷ 7091567797.58 =-0.04	(61911273.48)÷ 9162902963.47 =-0.01	(1354794549.07) 10623114589.65 =0.13
نسبة هامش الفائض الاجمالي للإستغلال	الفائض الاجمالي للاستغلال÷ المبيعات	(1339653042.95) 7091567797.58÷ =-0.19	(1196735815.83) 9162902963.47÷ =-0.13	141900497.62÷ 10623114589.65 =0.01
نسبة نتيجة هامش الاستغلال	نتيجة الاستغلال÷ المبيعات	(2041397388.21) 7091567797.58÷ =-0.29	(1977142740.89) 9162902963.47÷ =-0.22	944374176.43÷ 10623114589.65= 0.09
نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب÷ المبيعات	(2084086221.12) 7091567797.58÷ =-0.29	(1974438321.81) 9162902963.47÷ =-0.21	(952418662.44)÷ 10623114589.65= -0.08

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **نسبة هامش القيمة المضافة:** يتبين لنا الدراسة أن نسبة القيمة المضافة سالبة خلال الفترة المدروسة، معناه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره -0.04، -0.01 خلال السنتين 2015و2016 ، ولكن نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة في سنة2017 موجبة معناه أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق لنا هامش قدره 0.13، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة في تحسن.

- **نسبة هامش الفائض الاجمالي للإستغلال:** يقدر نسبة هامش الفائض للاستغلال خلال سنتي 2015 و 2016 بـ -0.19، -0.13 على التوالي، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره – 0.19 و- 0.13، وهذا المؤشر سلبي على أداء المؤسسة، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد إرتفع ليصبح 0.01 معناه أن كل واحد دينار يحقق هامش قدره 0.01، وهذا مؤشر إيجابي على أداء المؤسسة .

- **نسبة هامش نتيجة الاستغلال:** نلاحظ أنه في سنة 2015 و2016 تحققت نسبة هامش قدرها -0.29 و -0.22 معناه كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره -0.29 و-0.22 ، ويتضح خلال هتاتين السنتين أنه نتيجة الاستغلال في تحسن ولكن سالبة، يعني أن المؤسسة تحقق خسارة من نشاط الاستغلال، أما بالنسبة لسنة 2017 نتيجة الاستغلال إرتفعت وهي موجبة معناه كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره0.09، وهذا يأكد أن المؤسسة حققت ربح من نشاط الاستغلال في هذه السنة.

- **نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب:** نلاحظ أن المؤسسة حققت هامش قدره -0.08 سنة 2017 من النتيجة العادية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال، ويقل عن هامش السنتين السابقتين والذي بلغ -0.29 و-0.21 في سنة 2015، 2016 على التوالي، ويعود سبب ذلك الانخفاض في النتيجة المالية ، إذ أن نتيجة الاستغلال في تحسن.

ثانيا- إستخدام التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم مردودية المؤسسة

الجدول رقم(15): نسب المردودية لفترة 2015-2017

النسب/السنوات	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية÷ الأموال الخاصة	(2087155971.12)÷ 17056274812.32 =-0.12	(1974438321.81)÷ 20005731886.57 =-0.98	(952418662.44)÷ 23648717515.06 =-0.04
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷مجموع الأصول	(2087155971.12)÷ =25804546957.12 -0.08	(1974438321.81)÷ =30580864187.88 -0.64	(952418662.44)÷ 34406401389.54 =-0.02

نسبة المردودية النشاط(نسبة الربحية الصافية)	النتيجة الصافية÷ رقم الأعمال خارج الضريبة	(2087155971.12)÷ 7091567797.58 =-0.29	(1974438321.81)÷ 9162902963.47= -0.22	(952418662.44)÷ 10623114589.65 =-0.09

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **نسبة المردودية المالية:** هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث نلاح أن المؤسسة حققت مردودية سالبة خلال فترة الدراسة، حيث أن سنة 2015 بلغت -012 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد -0.12 دينار من النتيجة، وقد إنخفضت هذه النسبة سنة 2016 إلى -0.98 ثم إرتفعت سنة 2017 إلى -0.04، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها كفاءة في إستغلال الأموال الخاصة.

- **نسبة المردودية الإقتصادية:** هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية إقتصادية سالبة، حيث قدرت سنة 2015 بـ -0.08 للوحدة، أي أن كل دينار مستمر يولد -0.08 دينار من النتيجة، ثم إنخفضت سنة 2016 إلى -0.64 ثم إرتفعت سنة 2017، وهذا الارتفاع راجع إلى الإرتفاع الكبير في أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.

- **نسبة المردودية النشاط:** وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث نلاحظ أن المؤسسة فس سنة 2015 حققت -0.29، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد -0.29 من الأرباح، حيث نلاحظ أن مردودية النشاط أقل من الصفر، ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية نشاطة ضعيفة ، وفي سنة 2016 و 2017 زادت إرتفعت لتصل إلى -0.22 و-0.09 على التوالي، وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة .

المطلب الثالث: إستخدام تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يسمح التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة بالحصول على معلومات تساعد في تقييم جوانب عديدة للأداء المالي للمؤسسة كالسيولة، الربحية، السياسات المالية المتبعة.... إلخ

أولا- إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

يتم تقييم سيولة المؤسسة بالإعتماد على جدول سيولة الخزينة إنطلاقا من النسب التالية:

1- نسبة تغطية النقدية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية

تظهر نسبة تغطية نقدية المؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(16): نسبة تغطية النقدية لفترة2015-2017

البيان / السنوات	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية	-5850912182.32	-7439356656.45	-9037532249.13
نسبة تغطية النقدية	-1.07	-0.95	-0.98

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية النقدية في فترة الدراسة سالبة خلال السنوات الثلاث 2015،2016،2017 وهي إرتفعت ثم إنخفضت من سنة إلى أخر، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بإلتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة في تحصيل النقدية.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون

تظهر نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(17): نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لفترة 2015-2017

النسب / السنوات	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
فوائد الديون	929526.48	1156386.09	1553904.85
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون	**67.40**	**61.31**	**57.06**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون نسبة موجبة خلال فترة الدراسة، فهذا يدل على مؤشر جيد، في هذه الحالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد ديونها بنسبة قدرها 67.40، 61.31، 75.06 في السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي.

3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع : تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون طويلة الاجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل

تظهر نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18): نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع لفترة 2015-2017

النسبة/السنوات	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
الديون طويلة الاجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل	291750224.92	914142907.91	1756680453.66
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع	**21.47**	**7.75**	**5.04**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع تشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها المتمثلة في إستحقاقات الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل، ومن خلال النتائج نلاحظ أن المؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل خلال السنوات الثلاث 2015،2016،2017 التي قدرت بـ 21.47، 7.57، 5.04 على التوالي بالاعتماد على النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، وبما أن النسبة موجبة هذا يعني أن وضعية السيولة في المؤسسة جيدة رغم أن النسبة تتناقص ولا تعاني من مشكلة تتعلق بها.

ثانيا – إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة

يتم تقييم سيولة المؤسسة بالإعتماد على جدول سيولة الخزينة إنطلاقا من النسب التالية

1- نسبة النقدية التشغيلية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

تظهر نسبة النقدية التشغيلية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(19): نسبة النقدية التشغيلية لفترة 2015-2017

النسبة / السنوات	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
صافي الربح	(2087155971.12)	(1974438321.81)	(952418662.44)
نسبة النقدية التشغيلية	-3.01	-3.59	-9.31

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول نسبة النقدية التشغيلية سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر غير جيد أي أن كل دينار من النتيجة الصافية يولد -3.01، -3.59، -9.31 من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال سنوات 2015، 2016، 2017، على التوالي.

2- نسبة التدفق النقدي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال

وتظهر نسبة التدفق النقدي للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(20): نسبة التدفق النقدي لفترة2015-2017

نسبة/ السنوات	**2015**	**2016**	**2017**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**6265834529.08**	**7090444897.09**	**8867876585.15**
رقم الأعمال	**7091567797.58**	**9162902963.47**	**10623114589.650**
نسبة التدفق النقدي	**0.88**	**0.83**	**0.77**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة منخفضة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة إلا أنها موجبة، وهذا ما يدل على أن كفاءة ائتمان المتبع من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

3- **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي**: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ مجموع الأصول

وتظهر نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(21): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة2015-2017

نسبة/ السنوات	2015	2016	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**6265834529.08**	**7090444897.09**	**8867876585.15**
مجموع الأصول	**25804546957.12**	**30580864187.88**	**34406401389.54**
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.	**0.24**	**0.23**	**0.25**

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يتضح من الجدول أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي إنخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 من 0.24 إلى 0.23 ، فكل دينار مستثمر من الأصول يحقق نسبة قدرها 0.24 ،0.23 في 2015، 2016 على التوالي، ثم ترتفع في سنة 2017 حيث حققت نسبة قدرها0.25.

ثالثا إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة

1- **نسبة التوزيعات النقدية:** تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى إستقرار هذه المؤسسة، وبما أن التوزيعات النقدية على المساهمين تساوي الصفر، وبما أن ليس هناك مساهمين إذن ليس هناك توزيعات.

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: تحسب هذه النسب كما يلي:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

تدل هذه النسبة على الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات من خلال الأوراق المالية وبالتالي يجب على المؤسسة الزيادة في هذه النسبة من خلال القروض.

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية إستخدام أموالهم، وبما أن التدفقات النقدية الداخلة في إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل تساوي الصفر، فهذا يدل على عدم مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في التمويل الأصول الثابتة.

المطلب الرابع: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة

من خلال تقيم الأداء المالي للمؤسسة بإستخدام التحليل المالي لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة

أولا- **بالإعتماد على تحليل الميزانية:** نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة بالنسبة إلى:

1- السيولة: يعتبر أداء المؤسسة في جانب السيولة العامة جيد، حيث كانت النسبة في سنة 2015 تقدر بـ 1.40، لتنخفض في سنة 2016 بنسبة 1.20 ثم ترتفع في سنة 2017 بنسبة 1.88، أما إذا لاحظنا ودقنا أكثر في السيولة نجد أن أداء المؤسسة منخفض في هذا الجانب سواء من ناحية السيولة المختصرة أو الجاهزة.

2- التمويل: يعتبر أداء المؤسسة في جانب التمويل الدائم جيد، حيث قدرت النسبة في سنة 2015 بـ 1.05 وإنخفضت في سنة 2016 بـ 1.03، ثم إرتفعت في سنة 2017 لتصبح 1.14، ومن جانب التمويل الذاتي كانت النسبة في سنة 2015 تقدر بـ 0.78 ثم إرتفعت خلال السنتين 2016 و2017 لتصبح 0.79 و 0.89 على التوالي، كما لاحظنا أن نسبة قابلية التسديد كانت النسبة مقدرة بـ 0.34 في سنة 2015 ثم إرتفعت في سنة 2016 لتصبح 0.35 ثم إنخفضت في سنة 2017 بـ 0.31، أما بالنسبة للإستقلالية المالية كانت خلال سنة 2015 قدرت بـ 1.95 ثم إنخفضت في سنة 2016 بـ 1.89 وفي سنة 2017 إرتفعت لتصبح 2.19، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا.

3- النشاط: يعبر أداء المؤسسة من جانب معدل دوران الأصول الثابتة جيد، حيث كانت النسبة خلال السنوات 2015، 2016، 2017 مرتفعة بشكل مستمر والتي قدرت بـ 0.32، 0.36، 0.40 على التوالي، وأما إذا لاحظنا من جانب معدل دوران الأصول المتداولة فقد إنخفض خلال السنوات 2015، 2016، 2017 بنسبة قدرها 01.83، 1.74، 1.36، على التوالي، أما بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول فهو مرتفع بنسبة 0.27، 0.29، 0.30 خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي، هذا يدل على إرتفاع كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها.

4- الرفع المالي: يعبر أداء المؤسسة في جانب نسبة الديون خلال فترة الدراسة، أنها مرتفعة من 0.34 إلى 0.35 في سنة 2015 و2016 على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2017 بـ 0.31، أما إذا لاحظنا لنسبة قروض إلى حقوق الملكية أنها إرتفعت من 0.51 إلى 0.53 في سنة 2015 و2016 على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2017 بنسبة 0.45، أما بالنسبة إلى نسبة مضاعف حقوق الملكية إرتفعت من 1.51 إلى 1.53 في سنة 2015، و2016 على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2017 لتصبح 1.45 ما يفسر أن الجزء الأكثر من أصولها عبارة عن ديون.

ثانيا- بالإعتماد على تحليل جدول حسابات النتائج: نلاحظ أن أداء المؤسسة بالنسبة إلى:

1- ربحية المبيعات: نلاحظ من خلال تحليل جدول حسابات النتائج على مدى فترة الدارسة، أن نسبة هامش القيمة المضافة في إرتفاع مستمر خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وقد قدرت بنسبة -0.04، -0.01، 0.13 على التوالي، أما نسبة هامش الفائض الخام للإستغلال يقدر بـ -0.19، -0.13 في سنة 2015 و2016 على التوالي ، وهو مؤشر سلبي على أداء المؤسسة، ثم إرتفع في سنة 2017 بنسبة 0.01 وهو مؤشر إيجابي على أداء المؤسسة، أما إذا لاحظنا نسبة هامش نتيجة الإستغلال أنه يحقق في السنتين 2015 و2016 نسبة قدرت بـ -0.29، -0.22 على التوالي وهو في تحسن لكل الإشارة سالبة، يعني أن المؤسسة تحقق خسارة في نشاط الإستغلال، أما بالنسبة لسنة 2017 نتيجة الإستغلال إرتفعت لتصبح 0.09، وهي موجبة وهذا يأكد أن المؤسسة حققت ربح خلال نشاط الإستغلال في هذه السنة.

2- المردودية: يعبر أداء المؤسسة ضعيف لكل من المردودية المالية والاقتصادية و النشاط ، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

ثالثا- بالإعتماد على تحليل جدول سيولة الخزينة: نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة بالنسبة إلى:

1- السيولة المالية: نجد أن سيولة المؤسسة من ناحية نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية كانت ضعيفة خلال السنوات الثلاث 2015، 2016، 2017أي قدرت النسبة بـ -1.07، -0.95، -0.98، على التوالي، أما إذا لاحظنا أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية خلال سنة 2015، 2016، 2017 تقوم بدفع فوائد مستحقة للديون بنسبة 67.40، 61.31، 57.06 على التوالي، كما نلاحظ أن تغطية الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل في سنة 2015، 2016، 2017، منخفضة ولكن موجبة بنسبة 21.47، 7.75، 5.04، على التوالي.

2- ربحية المؤسسة: من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي موجب خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وقد قدر بـ 0.88، 0.83، 0.77 على التوالي، أما نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي فقد إنخفض من 0.24 إلى 0.23 في سنة 2015 و2016 على التولي، ثم إرتفع في سنة 2017 ليصبح 0.25.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز خلال الفترة 2015-2017 حتى تتضح نتائج الدراسة وتصبح أكثر واقعية، وذلك من خلال القيام بعرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية لتشخيص وضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي، وعرض جدول حسابات النتائج بإستخدام ربحية المبيعات والمردودية ، وجدول سيولة الخزينة بإستخدام النسب المشتقة من هذا الجدول المتمثلة في السيولة والربحية والسياسات المالية

خاتمة

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة وهو المرآة العاكسة لنشاطها، وتمثل أهم هذه القوائم في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، نظرا لما توفره من معلومات هامة لإدارة المؤسسة وللمتعاملين معها سواء الداخليين أو الخارجيين.

ولأهمية هذه المعلومات تقوم المؤسسة بتحليل الميزانية سواء عن طريق التوازنات المالية أو عن طريق النسب المالية، مما يسمح بمعرفة إمكانيات وموارد المؤسسة وقدرتها على الإلتزام بديونها، بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج، مما يسمح بمعرفة ربحية مبيعات المؤسسة وكذا مردوديتها، إلى جانب تحليل سيولة الخزينة الذي يوفر معلومات تساعد على تقييم جوانب عديدة من الأداء المالي للمؤسسة مثل السيولة، الربحية، السياسات المالية.

أولا- إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين تحليل الميزانية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال دراسة وتحليل ميزانية المؤسسة محل الدراسة لاحظنا أن هذا التحليل يوفر معلومات هامة للمؤسسة تساعدها على تقييم أدائها المالي، الذي أظهر أن المؤسسة لها هامش أمان يمكنها من تغطية أصولها الثابتة ولها رأس مال عامل إجمالي هام، حيث نلاحظ إرتفاع في رأس المالي العامل الإجمالي نتيجة إرتفاع الأصول المتداولة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية أي أن الميزانية لها علاقة في تقيم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية: لاتوجد علاقة بين تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال الدراسة نجد أن تحليل المالي لجدول حسابات النتائج له دور كبير وهام في تقييم ربحية المبيعات مردودية المؤسسة، حيث لاحظنا أن ربحية المؤسسة سالبة، هذا يعني أن المؤسسة لم تحقق ربح جيد من رقم الأعمال، أما بالنسبة للمردودية فهي سالبة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، أي لا توجد علاقة ببن تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: لاتوجد علاقة بين تحليل جدول سيولة الخزينة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة نجد أن التحليل المالي لجدول سيولة له دور كبير في تقييم السيولة النقدية للمؤسسة وربحيتها كذا سياستها المالية، حيث لاحظنا من خلال النتائج المتوصل إليها أنها متوسطة وغير كافية على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بإلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية، وهذا ما يؤدي إلى خلق مشكلات في تحصيل النقدية، وهذا يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة أي لا توجد علاقة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا– نتائج الدراسة: يمكن تقسيم النتائج الموصل إليها إلى:

1– النتائج النظرية: وتتمثل في:

- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بإعتباره قاعدة معلوماتية تظهر نقاط قوة وضعف أداء المؤسسة المالي.
- ✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات وإستغلال الفرص.
- ✓ تمثل القوائم المالية إنعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.
- ✓ يعتبر الأداء المالي هدف أي مؤسسة، وتقييمه الوسيلة التي توفر المعلومات للمؤسسة وللمهتمين به، من أجل إتخاذ القرارات.
- ✓ المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من النشاط الاستغلالي والنشاط المالي، لا يمكن تغطية العجز المسجل في النشاطين، وهو ما يجعل النتيجة الصافية سالبة.

2– النتائج الميدانية: من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى:

- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنوات الثلاث مع وجود زيادة وهذه الوضعية تعتبر إيجابة، لأن المؤسسة تستطيع تمويل إحتياجات الدورة بمواردها مما يدل على تحقيق تون المالي ، وهذا يدل على وجود هامش أمان.
- ✓ الخزينة موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة إتخذت استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسيطرة.
- ✓ نلاحظ أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل إلتزاماتها.
- ✓ نلاحظ أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالإستقبلالية المالية.
- ✓ تتبع المؤسسة الطريقة المباشرة في إعداد جول سيولة الخزينة.
- ✓ هناك علاقة بين تحليل الميزانية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015–2017.
- ✓ هناك علاقة بين تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015–2017.
- ✓ هناك علاقة بين تحليل جدول سيولة الخزينة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2015–2017.

ثالثا– الإقتراحات : من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح ما يلي:

- ✓ تسديد الديون قصيرة الأجل.
- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ الاهتمام أكثر لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لإكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

2009.

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية**، دار النفاس لنشر والتوزيع، الأردن،2008.

2- أسامة عبد الخالق الانصاري، **الادارة المالية**، المملكة الأردنية الهاشمية لنشر، الأردن.

3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن،2006.

4- حسين محمد الضمور، **مستوى توجيه موظفي البنوك نحو الاداء**، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان، 2016.

5- خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات جدوى المشاريع** ، دار وائل للنشر،2010.

6- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية2007**، دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.

7- رائد محمد عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية 1**، الجنادرية لنشر والتوزيع، الاردن، 2016.

8- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

9- سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، **قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبة الدولية**، دار النشر الاتحاد للمصارف العربية، بيروت، 2000.

10- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران لنشر والتوزيع،2012.

11- صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، **التحليل المالي للأصول العملية والعلمية**، خوارزم العلمية لنشر والتوزيع، 2015.

12- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

13- طلال الحجاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية 1** ، دار جهينة لنشر والتوزيع، عمان، 2007.

14- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

15- عبد الحليم كرجة، وأخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

16- عبد الناصر ابراهيم نور، وأخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2، عمان، 1999.

17- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر 2015.

18- عطاء الله علي الزبون، **إستراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

19- علي عبد الله شاهين ، **النظرية المحاسبية** ، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة،2001.

20- عليان الشريف واخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية 1** ، دار السيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000.

21- عمرو حامد، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر ، 2009.

22- الغالي بن ابراهيم، **تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية**، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان، 2016.

23- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتبة الجامعية الحديثة القاهرة، 2006.

24- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

25- محمد التيسير الرجيبي، **تحليل القوائم المالية** ، نشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

26- محمد الطعامنة، **الاساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي**، منشورات المنظمة العربية الادارية، مصر،2007.

27- محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، **الادارة المالية مدخل الى اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

28- محمد عبد الحميد الفقهي، **معايير تقويم الأداء المصارف الاسلامية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2015.

29- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017.

30- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن،2010.

31- منير شاكر محمد وأخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، عمان، 2005.

32- ناصر دادي عدون، وأخرون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر،2008.

33- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012.

34- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، **معايير التقارير المالية دليل لتطبيق**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2006.

35- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن،

36- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المقترحة ، الدنمارك، 2007.

37- وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007.

38- يوسف محمود جربوع ، **نظرية المحاسبية** ، حقوق الطبع والتأليف محفوظة ، الطبعة الثانية 2014.

ثانيا- الملتقيات:

1- أبو بكر بوسالم، هدى شهيد، **دور اسلوب كابزن (النموذج الياباني) في تحسين أداء المؤسسة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الادارية، العدد 8،ديسمبر 2017، جامعة ميلة بشار.

2- شملال أيوب، بن نذير نصر الدين، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، يوم 2017/04/25، جامعة البليدة2.

3- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوم 05و 2013/05/06، جامعة الوادي.

4- صالح مرازقة ، **الاقتصاد الاسلامي ، الواقع ،والرهانات المستقبل** ، الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة.

ثالثا- المجلات:

1- دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد،2006، جامعة ورقلة.

2- دلال حطاب ، نورالدين زعيبط ، **تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية** ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد1 ، سنة 2017 ، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2.

3- الشيخ الداوي ، **تحليل الاسس لنظرية لمفهوم الاداء** ، مجلة الباحث ، العدد7 ، سنة 2010/2009، جامعة الجزائر.

4- عبد الماليك مزهودة ، **الأداء بين الكفاءة والفعالية** ،مجلة العلوم الانسانية ، العدد الاول ، 2001، جامعة محمد خيضر بسكرة.

5- محمد الحبيب مرحوم ، **النظام المالي المحاسبي ، محاسبة قواع ام محاسبة المبادئ** ،مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد2 ، سنة2018، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

6- محمود حمام ، اميرة دباس ،**اثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات** ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد4 ، سنة 2015، جامعة ام البواقي.

7- مختار ادريس ابو بكر ادم ، هلال يوسف صالح ، **دور معايير لتقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات ادارة الارباح في القوائم المالية للمصارف** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد2 ، سنة 2016 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

8- منصور بن اعمار ، محمد حولي ، **دور الحوكمة واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد1 ، سنة 2016، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

رابعا- المذكرات:

1- حنان عجيلة ، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص انظمة المعلومات ومراقبة التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2013/2012.

2- دادة دليلة ، **الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق لنظام المحاسبي المالي** ، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية ، سنة 2013/2012.

3- زين عبد المالك ، **القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، سنة 2015/2014.

4- سارة لمايسي ، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تنبئ الجزائر للمعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، سنة 2016/2015.

5- سعيدي عبد الحليم ، **محاولة تقييم وإفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة الدكتوراه ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2015/2014.

6- سليم بن رحمون ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012.

7- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011..

8- عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة ، 2009/2008.

9- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الاردنية ومحللي الاوراق المالية في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية ، الاردن، 2008.

10- محمد رمزي جودي ، **اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية)** ، مذكرة الدكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.

11- محمد سامي لزعر ،**التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص الادارة المالية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2012/2011.

12- نعيمة شباح، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/207.

13- نوبلي نجلاء ، **استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014 .

خامسا- الجرائد الرسمية:

1- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

2- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد76 ، نظام رقم 09-04 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، مؤرخ في 12 محرم 1431 الموافق ل 29 ديسمبر 2009.

3- المادة 25 من القانون رقم 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذوي القعدة عام 1428، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007،الجريدة الرسمية، الجزائر.

الملاحق